مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

16

البنائية والثقافة الاستراتيجية وحرب العراق

تأليف
توبي لوترباش

ترجمة
حسن هادي سلمان

البنائية والثقافة الاستراتيجية وحرب العراق

تأليف
توبي لوترباش

ترجمة
حسن هادي سلمان

كانون الثاني(يناير) 2022

16

البنائية والثقافة الاستراتيجية وحرب العراق

تأليف
توبي لوترباش

ترجمة
حسن هادي سلمان

الطبعة الأولى2022 م
القياس: 14.5×21
عدد الصفحات: 68
رقم الإيداع: (391) لسنة2022
ISBN: 978-9922-675-13-8
نشر وتوزيع
مركز الرافدين للحوارRCD

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

ص.ب.252 | 009647826222246 | info@alrafidaincenter.com | www.alrafidaincenter.com | جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نبذة عن مركز الرافدين للحوار	7
الملخص	13
تعريف الثقافة الاستراتيجية	15
البنائية والثقافة الاستراتيجية	17
البنائية وحرب العراق: نقطة انطلاق للتحليل	19
الحجة البنائية الطموحة: القواعد التي تحدد المصالح	21
الحجة البنائية الحذرة: المعايير كمكمل للفائدة	23
البنائية: توضيح حرب العراق	24
المساندة السياسية: رجال الاعمال بمعايير المحافظين الجدد	29
الاقناع الناجح: استراتيجية الامن القومي لعام 2002	40
خاتمة	53
الهوامش	55

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل(THINK TANK) ، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب العراقية؛ بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ومساعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته للضغط على صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوار" اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ "عراق مصغر" اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفا من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ

الالكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزا حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومتي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلما بارزا ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعة وتنظيما، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع، القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الاخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

البنائية والثقافة الاستراتيجية وحرب العراق

تأليف
توبي لوترباش

ترجمة
حسن هادي سلمان

كانون الثاني(يناير) 2022

توبي لوترباش*
ترجمه عن الفرنسية: حسن هادي سلمان

وفقاً لدعاة البنائية*، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت الحرب في العراق بعد سنتين تقريباً الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، نتيجة لما عدّته ادارة الرئيس بوش الأبن "نهاية لعهد" البحث عن الاستقرار الجيوسياسي عن طريق الردع متعدد الأطراف، وهو المعيار الذي كان سائداً في الثقافة الإستراتيجية الأميركية. وقد أدى ذلك بالنخب في إدارة بوش الابن إلى اعتبار أن اسقاط نظام صدام حسين وانتقال العراق إلى الحكم الديمقراطي بمثابة مقدمة لفرض معيار دولي جديد لقوة عظمى تهيمن على النظام العالمي، مما يمكّنها من شن حرب استباقية أحادية الجانب.

---

*المؤلف طالب دكتوراه ومدرس سابق في جامعة بوردو. شملت اهتماماته البحثية دور الثقافة الإستراتيجية في حرب العراق، ونظرية مكافحة التمرد وممارسته، ودراسة النظريات الواقعية مثل نظرية انتقال القوة والتوازن بعيدًا عن الشاطئ، ومستقبل منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وصعود الصين كمنافس قوي، والمخاوف الأمنية لحزام المحيط الهادي. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة نورثرن أيوا، وشهادة الماجستير في الدراسات الأمنية من جامعة جنوب غرب ولاية ميسوري.

* تُركز البنائية بشكلٍ أساسي على الوعي الإنساني والدور الذي يلعبه في الشؤون الدولية، بعكس النظريات الأخرى وخاصة الواقعية الجديدة التي تركّز على الجانب المادي وعلى كيفية توزّع القوّة من عسكرية وقدرات اقتصادية، في تحديد توازن القوى وفي شرح سلوك الدول. البنائيّون يرفضون هذا التفسير المادي الحصري، ويجادلون بأنّ أهم عنصر في العلاقات الدولية هو اجتماعي وليس مادي، أيّ أنّ عالمنا بالنسبة للبنائية مُكوّن اجتماعيا في المقام الأول. (المترجم)

يقدم هذا المقال (مع الأخذ بعين الاعتبار الثغرات الموجودة فيه على المستوى المفاهيمي) تفسيراً للحرب على العراق من وجهة نظر بنائية. فالنسبة للبنائيين، أدى التحول المعياري في الأفكار الثقافية ضمن الاستراتيجية الأمريكية دوراً رئيسياً في غزو العراق. وبالنسبة لمن يتبنى منظوراً طموحًا منهم، فإن محاولة تغيير معايير الثقافة الإستراتيجية الأمريكية، ولاسيما سياسة الأمن القومي، قد أفضى إلى التعجيل بشن هذا الغزو. وبنظرة ثاقبة لأي محلل سياسي دقيق النظر، فقد أدى التغيير المعياري، الذي طالبت به إدارة بوش الابن، بالاستناد إلى حسابات المنطق الجيوسياسي القائمة على المصالح، إلى شن هذا العمل العسكري؛ إذ أُريد لحرب العراق أن تثبت جدوى معيار سياسي جديد، من خلال حرب استباقية أحادية الجانب، كان قد دعا إليها رجال اعمال بمساعدة المحافظين الجدد ووفق معيارهم، علاوة على المحافظين أنفسهم والمناصرين لإدارة بوش الابن .

لقد كان غزو العراق في عام 2003 جزءاً من رؤية ثقافية إستراتيجية واسعة، تدعو إلى فرض الديمقراطية بالقوة. إذ اقترح المؤيدون منظوراً جديداً للحرب قائماً على الهيمنة، ليحل محل النموذج السابق القائم على استراتيجيات الاحتواء متعددة الأطراف مع ابقاء الوضع الجيوسياسي الراهن. فقد وضعت إستراتيجية متطورة، تؤكد على عدّ الحرب الاستباقية جزءاً من رؤية ثقافية إستراتيجية أكثر شمولاً، تعمل على تعزيز هيمنة النظام الديمقراطي بالقوة. ان الهدف الجديد المقترح لحرب الهيمنة الاستباقية والديمقراطية القسرية، يعد تحولاً في الطريقة التي رُسمت بموجبها سياسة الأمن القومي للولايات المتحدة، عبر تغيير النموذج المعياري السائد للحرب الباردة او استبداله، ويبدو ان هذه الجهود قد آلت الى الفشل.

تعريف الثقافة الاستراتيجية

في سبيل تقديم تعريف مقبول للثقافة الاستراتيجية التي تتضمنها هذه الدراسة، يجب علينا الشروع بتعريف الثقافة بشكل عام ثم الثقافة السياسية بوجه خاص. يسمح لنا ذلك بتشخيص ماذا تعنيه الثقافة الاستراتيجية بالنسبة للبنائيين، وهي خطوة ضرورية لفهم الدور الذي أدته بوصفها سبباً للحرب على العراق. وبمفهوم أوسع، يمكننا النظر الى الثقافة بوصفها "مجموعة مترابطة من الرموز والقيم والمواقف والمعتقدات والعادات والأعراف، تقوم بتطويرها، بمرور الوقت، مجموعة ذات هوية، ثم تسعى إلى تداولها في ضوء تفسير مشترك ومتطور لتجربتها الخاصة [التي يستخدمها أعضاؤها] في ترتيب النتائج المختلفة والقيام بالاختيارات اللازمة"[1]. إن الثقافة السياسية المنضوية في مجموعة العناصر تلك، تشير إلى أن "الأنظمة السياسية تقوم على أساس مجموعة من المفاهيم والاهداف، لاسيما الرموز والأساطير والمعتقدات والقيم[2].

إنّ كل ما بأيدينا من تعريفات حول الثقافة الإستراتيجية مستمد من التعريف أعلاه، غير أن هذه التعريفات تحدد الموضوع بالخيارات الإستراتيجية[3]. إن تعريفات الثقافة الإستراتيجية لها مدى واسع من التنوع، ويتضح من بعض الأمثلة المقتبسة من الكتّاب البارزين انها تُعنى بالتأثيرات الثقافية من جهة ما تقوم به الكيانات السياسية من دور لتحديد الوقت المناسب لاستخدام القوة العسكرية، وكيف ينبغي استخدامها في حال نشوب النزاع، وما هي الركيزة التي على اساسها يتم وضع حد لذلك النزاع بعد اندلاعه[4]. يختزل البنائيون الآثار الناجمة عن القيمة الفكرية والممارسات العملية المتفرعة على تعريفات الثقافة والثقافة السياسية في جملة من المعايير. فالتأثيرات الثقافية المكوّنة للثقافة الإستراتيجية، بحسب البنائيين، ليست سوى مجموعة معايير. وبالنسبة للنهج البنائي ، فإن التعريف الذي اقترحه كيري

لونجهيرست Kerry Longhurst يبدو مفيدًا للغاية. فالثقافة الاستراتيجية بالنسبة له: **"هي مجموعة متميزة من المعتقدات والمواقف والممارسات، تعنى بكيفية استخدام القوة حين تتبناها جماعة [أمة عادةً]، وتتبلور تدريجياً وبمرور الوقت بفضل عملية تاريخية فريدة وطويلة الأمد[5]".**

ووفقاً لتعريف لونجهيرست Longhurst ، فإن الثقافة الإستراتيجية تتكون من معايير لها تأثير في النخب وتقوم بتوجيههم، فضلاً عن تأثيرها في صنّاع السياسة داخل "جماعة معينة"؛ وتشير أيضاً إلى ما يقوم به رجال الأعمال بمعايير المحافظين الجدد من ممارسات لتعديل، ومراجعة، وتنظيم، واستبدال، ورفض، وابتداع معايير جديدة مترتبة على خبراتهم السابقة مع المعايير والهياكل المعيارية[6]. ويحدد تعريف لونجهيرست، بالنسبة للبنائيين ولرجال الأعمال المُشار إليهم، العلاقة القائمة بين الفاعل الرئيسي وبين فئة المعايير التي تشكل الثقافة الاستراتيجية. ان الثقافة الاستراتيجية طبقاً لما يعتقده لونجهيرست "ليست دائمة ولا ثابتة"، ومع أن معايير الثقافة الاستراتيجية لها صفة القصور الذاتي ويمكنها إيجاد حالة من الاستمرارية فيما يرتبط بسلوك السياسة الخارجية التي تشكلها، فإنها تكون مرنة ومنفتحة جداً على كافة التغييرات مع مرور الوقت في مواجهة الأحداث المفاجئة ذات الاثار المدمرة[7]. وبذلك ينفتح الباب واسعاً على وسائل بواسطتها تؤكد الأفكار الثقافية المعيارية الاستراتيجية على كل من الاستمرارية، والمناورة من أجل استبدال نموذج الحرب الباردة بخيار "ويلسون المسياني"* عن طريق المحافظين الجدد في المدة التي سبقت الحرب على العراق.

* تتضمن المبادئ المشتركة التي ترتبط غالباً بالويلسونية المسيانية ما يأتي: التركيز على تقرير المصير للشعوب، الدعوة لنشر الديمقراطية، الدعوة لانتشار الرأسمالية، دعم الأمن الجماعي والمعارضة الجزئية على الأقل للانعزالية الأمريكية، تأييد الامبريالية، مناهضة سياسة عدم التدخل. (المترجم).

البنائية والثقافة الاستراتيجية

المنهج البنائي في الثقافة الاستراتيجية

ينص الاقتراح المركزي الأول للرؤية البنائية في الثقافة الاستراتيجية، وخلافاً للتحليلات المادية للأمن الدولي، المثل التي تتجسد في المعايير والتي بدورها تشكل الثقافة الاستراتيجية، هي التي تخلق وتعرّف المصالح[8]. وهكذا، يشكل رجال الأعمال، بمعايير المحافظين الجدد، تحالفاً مسانداً داعياً إلى نشر معايير جديدة. وتركز دراسة البنائيين للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية على "الهياكل المعيارية الدولية وآثارها" و "التفاعل بين الهياكل الدولية ووكلاء التغيير المحليين" فيما يتعلق بـ"أصول وديناميكيات هذه المعايير"[9]. وبالنسبة لهؤلاء الباحثين، فإن العوامل الفكرية الواعدة، لا المادية الجامدة، هي التي تمثل سياسات الأمن القومي الخاصة[10]. وبتعبير أدق، إن "المصالح الأمنية" يمكن تعريفها من خلال الفاعلين الذين لديهم ردوداً على العوامل الثقافية[11]. ويرجع السبب في ذلك الى أن تكوين المصالح ينبع من "منطق الفرصة" في مقابل "منطق الأهمية" إذ قبل ان يتمكن الناس من زيادة الفوائد وتقليل التكاليف، يجب عليهم أن يعرفوا أولاً ماذا يريدون، أو ما يعتقدون أنه مناسب للفعل[12]. أن المعايير ومجموعات المعايير التي تتكون منها الهياكل الاجتماعية، تحدد أفضل الوسائل التي تسمح بمراقبة المصالح وما ينبغي أن تكون عليه الغايات[13]. لذلك فإن المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمصالح، مثل المفهوم الواقعي الجديد للفوضى، ليست في الحقيقة سوى متغيرات ثانوية أو تابعة، إذ يمكن إنشاؤها وتعديلها واستبدالها بمتغيرات تمثل تتويجاً لمعايير ثقافية استراتيجية جديدة[14].

وتؤدي أفكار الثقافة الاستراتيجية المعبر عنها **بالمعايير** دوراً مركزيًا في النتائج المتمخضة عن سياسات الأمن القومي بالنسبة للبنائيين، وهو عنصر عدوه مُهمَلاً لمصلحة التحليلات،

كتحليلات الواقعيين الجدد*. فضلاً عن ذلك، تعدُّ المعايير التي تشكل الثقافة الاستراتيجية معايير ديناميكية مرنة، مما يجعلها حساسة للتحولات المفاجئة أو العنيفة داخل الهياكل المعيارية الاجتماعية الأوسع نطاقاً، المكونة للمجتمع الدولي. ولقد أصبح نشر المقترحات المعيارية الجديدة ممكناً من خلال "عمليات التفاعل البيئي بين الفاعلين ومحيطهم" و"حجج العملية الاجتماعية، التي يرتدي معيار البناء فيها ثوباً من التعميمات حول الأسلوب الذي يتفاعل به [اللاعبون] كحالة "انتشار اجتماعي"[15]. إن نشر المعايير المقترحة يكون ممكناً أيضًا من خلال الأحداث المفاجئة التحفيزية التي تزعزع الأنظمة الاجتماعية القديمة، وتسمح بظهور أنظمة جديدة بدعم من رجال الأعمال[16]. إن نجاح أو فشل المعايير المقترحة يتم تحديده من خلال "بروز المعيار" برعاية الدول القوية، ومن خلال "الطريقة التي يتفاعل بها [المعيار المرتقب] مع المعايير السائدة الأخرى في "البيئة المعيارية"، والظروف البيئية الخارجية التي قد تواجهها[17]. إن معياراً دولياً مفترضاً يصبح معياراً على مستوى الدولة أو الوحدة، حينما يؤدي "التفاوض بصدده" بين النخب والمجموعات الكبيرة إلى إقراره بواسطة خطاب إقناعي[18]. ويتشكل بمرور الوقت ضغط دولي لإقرار المعيار المقترح، وذلك عن طريق المحاولات التي تقوم بها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الداعمة للمعيار الجديد المطلوب إقناع الدول الأخرى باتباعه، حيث يؤدي ذلك إلى "معيار متتالي" يجري فيه "استدخال المعيار الناشيء" إلى المجتمع

* يُنسب الواقعيون الجُدُد الى تيار فكري ضمن النموذج الواقعي في العلاقات الدولية يسمى الواقعية الجديدة او البنيوية (لأنهم يتخذون بنية النظام الدولي كمستوى رئيس للتحليل)، ويمثل هذا التيار تحولاً نظرياً من الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية. وأبرز من مثّل الواقعية الجديدة هما: كينيث والتز وجون ميرشايمر. (المُراجِع)

الدولي[19]. إن محاولات تغيير المعايير التي تشكل الثقافة الإستراتيجية، بالنسبة للبنائيين، ليست مجرد عملية تطورية؛ إذ من الممكن أيضاً حدوث تحول معياري سريع في النموذج الاستراتيجي الثقافي إذا قادت الظروف الدولية إلى جعل الفاعلين الأقوياء في موقف التقبل للتحولات الراديكالية لنموذج سياسات الأمن القومي، كما كان ذلك هو الحال على الارجح، لدى صناع السياسة الرئيسيين، في إدارة بوش بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

البنائية وحرب العراق: نقطة انطلاق للتحليل

ثمة أبحاث بنائية سابقة تشرح أسباب حرب العراق من جهة الدور الذي أداه المحافظون الجدد بوصفهم رجال أعمال بمعايير سياسية، بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر؛ فقد ركز أندرو فليبرت Andre Flibbert على الدور الذي أدّاه رجال الأعمال المعياريون، والمحافظون الجدد على وجه الخصوص، وكيف أنهم اظهروا براعتهم في جعل رؤيتهم المعيارية مقبولةً لدى الحكومة في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر[20]. لقد عرض المحافظون الجدد، الذين كانوا يتبوؤون المستويات الدنيا في إدارة بوش، خطة عمل حظيت بموافقة السياسيين المحافظين، وتمكنت تلك الخطة من الاطاحة بالحسابات الجيوسياسية التقليدية متعددة الأطراف للواقعيين[21]. فقد كانت إدارة بوش، عوضاً عن ذلك، تفضل ان ترى أمريكا المستنيرة على الدوام في موقف واضح لا يقبل اللبس، ما يمكّنها من التغلب على أي تهديد أيديولوجي خطير، كمرض الأصولية الإسلامية اللاعقلانية، وذلك من خلال نشر المضاد الحيوي الفعال (الديمقراطية) الذي من شأنه مكافحة فيروس الأنظمة الاستبدادية[22].

ومع ذلك، فإن هذا التفسير يُعدّ إشكالياً. فما معنى ان يكون المحافظون الجدد شاغلين للمستويات الدنيا في إدارة بوش بينما يتم اتخاذ القرار في نهاية المطاف من قبل المستويات العليا، أي من قبل جورج بوش ودونالد رامسفيلد وديك تشيني وكوندوليزا رايس؟[23]. يبدو أن فليبرت يفترض إمكان التحول إلى حجة المحافظين الجدد المؤيدة لغزو العراق، متجاهلاً اعتبار هؤلاء المسؤولين كفاعلين مستقلين، مدلياً بأنهم قرروا غزو العراق على أساس وجهة النظر المعيارية للمحافظين الجدد، على عكس بعض الحسابات المادية الأخرى[24]. وعلى الرغم من التعاطف الذي قد يبديه بعض السياسيين رفيعي المستوى في إدارة بوش تجاه أفكار المحافظين الجدد، فإن فليبرت لم يبرهن ولم يثبت ما إذا كانوا المسؤولين رفيعي المستوى الذين ينتمون إلى الفصيل الواقعي أو القومي للحركة المحافظة، ومن جملتهم رامسفيلد وتشيني، مع ما لهما من الثقل في السياسة الخارجية، قد تحولوا إلى المعايير التي اقترحها المحافظون الجدد، لأنهم قرروا غزو العراق[25]. نعم، ربما كانوا متفقين مع وجهة النظر المعيارية للمحافظين الجدد أو حتى انهم قبلوها، ولكن هناك أدلة دامغة تثبت أنهم فعلوا ذلك فقط من خلال الاعتماد على حسابات تستند إلى مصالح جيوسياسية، وهي حسابات تلتقي مع تطلعاتهم الفكرية للهيمنة الليبرالية الساعية الى توسيع النطاق النظري للسلم الديمقراطي[26].

إن أعمال فليبرت لا تخلو من عيوب، لإفتراضه أن المحافظين الجدد كانوا فعّالين في التفكير على المستوى الثقافي، وأنهم قد وجدوا ذريعة للرد على هجوم الحادي عشر من سبتمبر، بما في ذلك غزو العراق. ثمة مثال ممتاز يتعلق بديك تشيني ومنطقه الجيوسياسي الدفاعي والهجومي الذي بدا وكأنه يتحكم في وجهات نظره؛ إذ اشتملت آراؤه على "عقيدة الواحد في المائة" التي تنص على أنه حتى مع وجود خطر واحد في المائة في أن يمتلك العراق أسلحة نووية ويقرر استخدامها في اعقاب الحادي عشر من

سبتمبر، ولو كان الغرض الوحيد هو حرمان أمريكا من حرية التصرف، فإنه وضع لا يمكن القبول به[27]. ومن جهة ثانية، ومن خلال المنطق المقنع لـ "للاثار التوضيحية"*، فإن غزو العراق سيخيف الدول المارقة مثل إيران وكوريا الشمالية، أو حتى المنافسين المحتملين في المستقبل مثل الصين، إلى حد دفعهم إلى اتخاذ سياسات وفاق وتسوية، عوضاً عن تطوير أسلحة الدمار الشامل (ADM) التي قد تحبط نفوذ القوة المهيمنة في المناطق الإستراتيجية كمنطقة الخليج[28]. إن منطق تشيني هذا، الذي يشير الى أن دوافع بعض كبار السياسيين تنطوي على مصالح جيوسياسية قد تتفق (وربما لا تتفق) مع وجهة النظر المعيارية للمحافظين الجدد، ويدل على أن فليبرت يقدم لنا صورة غير مكتملة. لأننا بحاجة إلى نهج أكثر دقة وأكثر تنوعاً لرسم تفسيرات بنّاءة لكيفية تأثير الثقافة الإستراتيجية الأمريكية في الدفع باتجاه غزو العراق.

الحجة البنائية الطموحة: القواعد التي تحدد المصالح

إن نهجاً بنائياً طموحاً داعماً لاتجاه إدارة بوش الابن نحو الحرب على العراق، ومبرهناً بحكم الأمر الواقع، على فائدة معيار الحرب الاستباقية، كجزء من رؤية جديدة لهيكل اجتماعي كبير لقوة ذات هيمنة على الصعيد العالمي، (نموذج الهيمنة)، إنّ مثل هذا النهج إنما هو رد فعل على أحداث الحادي عشر من أيلول، مما يفسح المجال لأمريكا في إثبات قدرتها على العمل بنجاح كشرطي للعالم، ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل[29]. ويمكن لأمريكا

*الآثار التوضيحية هي الآثار على سلوك الأفراد الناجم عن مراقبة تصرفات الآخرين وعواقبها. ويستخدم هذا المصطلح بشكل خاص في العلوم السياسية وعلم الاجتماع لوصف حقيقة أن التطورات في مكان ما ستعمل في كثير من الأحيان كعامل محفز في مكان آخر (المترجم).

كذلك أن تفرض مشروعاً ضخماً لهندسة الشرق الأوسط اجتماعياً، وذلك بالمساعدة في الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية ووضع الأشخاص مباشرة أمام مسؤولياتهم. إن الوصول إلى النفط، وضمان السيطرة على منطقة حيوية جيوسياسية، وردع الدول المارقة عن امتلك اسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن صيانة أمن إسرائيل، كل هذه أمور جوهرية بالنسبة لهيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط. غير أن رد الفعل بتبني نموذج جديد كما اقترحته إدارة بوش الابن كان بوصفه محاولة لإعادة تعريف الهوية الأميركية وعلاقتها بالعالم، ومن ثمّ، فإن السؤال الذي يُطرح هنا كيف ينبغي للولايات المتحدة التصرف لبلوغ أهدافها المادية.

هذه الاستراتيجية الجديدة للحرب الاستباقية تعني التخلي عن البحث عن الاستقرار بوصفه الهدف الجيوسياسي الأسمى، الهدف الذي كان يتضمن ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لإمكانية التفاوض مع الدول المارقة في الشرق الأوسط. سوف تخدم الولايات المتحدة من الآن فصاعداً مصالحها الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية، من خلال فرض إرادتها وإعادة بناء هذه المنطقة على صورتها الخاصة[30]. يجب أن تبدأ هذه العملية بتغيير النظام في بعض الدول بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وبهذا تتمكن امريكا تخويف الخصوم الآخرين[31]. ونظراً لأن الولايات المتحدة لا تستطيع الوقوف مكتوفة الأيدي حتى تتعرض للهجوم، وجب حينئذ ان تبادر بالهجوم أولاً لتغيير النظام الدولي، نظرًا للعواقب الكارثية المحتملة لعدم القيام بذلك. كما إنها ستجني الثمار من خلال العمل لخفض التكاليف والإسراع في استخدام قوتها العسكرية للقضاء على أعدائها[32]. ويتحقق ذلك عبر اتباع المنطق المعياري للحرب الاستباقية ويقدم الولايات المتحدة بوصفها شرطي العالم، وعندئذ سوف تحمي مصالحها الأمنية الإقليمية والعالمية .

الحجة البنائية الحذرة: المعايير كمكمل للفائدة

بحسب العديد من البنائيين الحذرين، فإن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب في العراق تلبيةً لما تقتضيه مصالحها وتطلعاتها المعيارية، بما في ذلك ممارسة السيطرة على منطقة حيوية جيوسياسية، ووضع رؤية جديدة لدورها في العالم، عبر نموذج الهيمنة. إن هذه الرؤية الحذرة ترجع في الواقع إلى نزعة ويلسون المسيانية في تفضيل نشر القيم الديمقراطية العالمية من خلال معيار واعد للحرب الاستباقية[33]. ان هذا المعيار، بعد أن تكون حرب العراق قد حققت أحد اهدافها كحالة اختبار ناجحة، سيكون جزءًا من بنية اجتماعية خيرة للقوة العظمى المهيمنة[34]. لقد قدّر البنائيون الحذرون عدة أسباب تدعو الى شن الحرب ومن جملتها: الوصول إلى النفط، وضمان السيطرة على بقعة حيوية جيوسياسية، والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل، والأمن المادي للولايات المتحدة، وقضايا الأمن الإسرائيلي، فضلاً عن الضرورة الملحة في إعادة تعريف السلوك الذي ينبغي ان تنتهجه الولايات المتحدة من اجل تحقيق أهدافها. وباختصار، يشير البنائيون الحذرون إلى أهمية تفاعل المصالح مع الطريقة التي تعرّف بها الولايات المتحدة نفسها، وما يجب أن تكون عليه طبقاً لوجهة نظر الثقافة الاستراتيجية، وكيف تكون لذلك التعريف نتائج سياسية لتعزيز الأمن القومي. أي أن أمريكا لن تسعى بعد الآن إلى الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة من خلال التنازلات غير المرضية، كالتوازن بين دعم إسرائيل والحصول على النفط من الدول المعادية لإسرائيل[35]. فبالنسبة لإدارة بوش، ووفقاً للبنائيين، فإن الولايات المتحدة ستحقق مصالحها الأمنية والاقتصادية بفرض إرادتها على المنطقة وإعادة تشكيلها، بادئة بالقضاء على الدول الساعية الى الحصول على أسلحة الدمار الشامل، ومبرهنةً على عدم جدوى تحديها[36].

وبعبارة موجزة، يمكن جعل الحرب الظافرة وإعادة بناء العراق ديمقراطيا بمثابة أساساً شرعياً للهيمنة الأمريكية. وبالنسبة للبنائيين الحذرين، فإن محاولة إدارة بوش تدشين نموذج الهيمنة المقترح سيفضي إلى إرساء المثالية الويلسونية وتحقيق المصالح البراغماتية بما تترتب عليه من النتائج لصالح سياسة الأمن القومي. وسوف يكون ذلك بمثابة التراجع عن الحسابات المنطقية الجامدة للنموذج المعياري للحرب الباردة وآثارها على الثقافة الإستراتيجية الأمريكية، وهو ما يتم انتقاده غالباً لظهوره بمظهر المضحي بالمُثُل لصالح تحقيق مكاسب مادية.

البنائية: توضيح حرب العراق

النموذج المعياري للحرب الباردة قبل 11 أيلول/ سبتمبر: حالة حرب الخليج

لقد كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة قبل 11 سبتمبر، كما شهدناه في حرب الخليج الأولى، محكومة بالنموذج السائد للحرب الباردة. وقد حقق هذا الإطار المعياري المحافظ الكثير من الاستقرار الجيوسياسي، وسعى إلى تعزيز المصالح الأمريكية من خلال التعددية. كما تضمن هذا المعيار من الثقافية الاستراتيجية الاعتماد على الردع والاحتواء حيثما أصبح استخدام القوة أمراً ضروريًا. لقد كانت حرب الخليج الأولى بوصفها رد فعل على التهديد الذي شكله صدام باحتلال الكويت، مما ترتب عليه التخلي عن سياسة التحالفات[37]. فمن وجهة النظر الواقعية لإدارة بوش الأولى، فإن السماح لعنصر تعديلي* (révisionniste) يمتلك أسلحة دمار شامل، مثل صدام، بغزو الكويت مع الإفلات

* التعديلي، وفق الادبيات النظرية في العلاقات الدولية، هو الشخص غير القانع بالوضع الراهن المفروض من قبل قوة كبرى مهيمنة، ويسعى لتعديل هذا الوضع في أقرب فرصة ممكنة، وعادةً ما يكون ذو نزعة توسعيّة. (المُراجِع).

من العقاب من شأنه تقويض الاستقرار وتشجيع المزيد من العدوان في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[38]، ويجعل العراق في موضع الاستحواذ على موارد النفط في الشرق الأوسط، وهو يعني أن يتحول الأمن الاقتصادي للغرب الى محض رهينة[39]، وذلك سيفضي إلى اخضاع الولايات المتحدة وحلفائها، وتعريض الاقتصاد الدولي للابتزاز من قبل دكتاتور غير مأمون الجانب وعديم الرحمة، وقد اثبت قدرته على ذلك من خلال العدوان[40]. فهذا هو سبب دخول الولايات المتحدة في الحرب.

لقد قاد نموذج الحرب الباردة منطق إدارة بوش الأولى خلال حرب الخليج، لكنه أيضا عمل على الحد من فعاليتها بشدة. إن الولايات المتحدة دخلت في الحرب بفضل حصولها على دعم تحالف واسع متعدد الأطراف، بما في ذلك الموافقة على تحركاتها من قبل الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط كتلك الموجودة في سوريا ومصر[41]. علاوة على تقاسم تكاليف التدخل مع الحلفاء الأوروبيين واليابانيين، لقد سمح التحالف للولايات المتحدة الظهور بمظهر إيجابي لدى العالم العربي[42]، وذلك من خلال احترام رغبات الحكومات العربية وتفنيد الاتهامات بالاستعمار الجديد[43]. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان للولايات المتحدة أهدافًا محددة، هي طرد صدام من الكويت وتعزيز الموقع الاستراتيجي لدول الخليج الضعيفة والغنية بالنفط[44]. ان خطة العمل هذه تعكس النهج التقليدي في الشرق الأوسط الداعي إلى حفظ الاستقرار والسلم في المنطقة، ومن ثمّ ضمان استقرار تدفق النفط اللازم لتغذية الاقتصاد العالمي[45]. ولا يجب أن ننسى، أن أمريكا كانت تظن أن ابقاء العراق قوياً تحت حكم صدام هو بمثابة حصن للاستقرار، حيث أدى دونالد رامسفيلد حينها دوراً مركزيًا كمبعوث سياسي، أدار العلاقات بين العراق والولايات المتحدة ابان الحرب مع ايران، ما ساهم في رفد العراق بما يحتاجه من دعم مالي وزراعي وتكنولوجي لتحقيق حالة من التوازن بين البلدين، فضلاً عن

تقليص نفوذ إيران في المنطقة، ومن جهة اخرى استعمال اسلوب المناورة ضد السوفييت الذين سعوا الى كسب تأييد صدام. إن هذا السلوك لا يمكن عدّه إلا بوصفه نمطاً فائق الدقة من العمل التعددي والتكتيكي لحفظ التوازن، إلا أنه رغم ذلك كان يواجه معارضة شديدة من المحافظين الجدد[46].

إن تنفيذ المرحلة النهائية من حرب الخليج كان يعكس ايضاً هذا التوجه الحذر للثقافة الاستراتيجية. فقد كان لمستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت Brent Scowcroft، أفضل صديق لبوش الأب ومعلم كوندوليزا رايس، تأثيراً بمنطقه الواقعي الذي يعمل في إطار نموذج الحرب الباردة، على صانعي السياسة فيما يتعلق بالنظر إلى العراق بوصفه أداةً قيّمة لإحباط القوة الإيرانية[47]. فقد كانت إدارة بوش الأولى تخشى من الخطر المحتمل لحصول فوضى إقليمية دموية إذا انهار العراق[48]. أوضح بوش وبرنت سكوكروفت في كتاب "لماذا لم نذهب إلى بغداد" *Why We didn't Go to Baghdad*، السبب في عدم مساندة الانتفاضة العراقية بعد حرب الخليج بقولهما: "كنا قلقين بشأن توازن القوى في الخليج على المدى الطويل. إن تقطيع أوصال الدولة العراقية كان من شأنه ايجاد مشاكل من شأنها أن تؤدي زعزعة الاستقرار في المنطقة[49]. من ناحية ثانية، كان الذهاب إلى بغداد سيؤدي إلى "مهام متعثرة" مكلفة للغاية، وكان سيترتب على ذهابنا إلى هناك تكاليف بشرية وسياسية لا تُحصى، بل ان التحالف برمته كان سينهار على الفور، وكان ذلك سيؤدي الى تنحي العرب وانسحاب غيرهم من التحالف[50]. إن عزم الولايات المتحدة المحافظة على وحدة العراق وصون التحالف متعدد الأطراف من الانهيار، كانت تعني فيما تعنيه التخلي عن الأكراد والشيعة حينما انتفضوا بُعيد حرب الخليج[51]. كما شدد بوش وبرنت سكوكروفت على أن "تركيا وإيران كانتا تعترضان مقترح انشاء دولة كردية مستقلة"، فيما أكد وزير الدفاع تشيني أن سوريا وإيران كانتا

تطمعان بالأراضي العراقية[52]. إن الإدارة الامريكية كانت تسعى الى خفض الخسائر والتكاليف الى الحد الادنى الممكن؛ وهو ما عبر عنه تشيني صراحةً بقوله: " كم هو العدد الذي كان يستحقه صدام من القتلى الامريكيين سوى مَن سقط منهم بالفعل؟" ولقد كان حكمنا، انه لم يكن يستحق الكثير، وأعتقد أننا كنا في ذلك على حق[53]. حتى بول وولفويتز لم يكن يريد الإطاحة بصدام في ذلك الوقت، فقد كان يعتقد بشكل قاطع أن الحرب قد انتهت قبل الأوان، وذلك بعد هزيمة القوات العسكرية لصدام[54]. لقد كان نموذج الحسابات السياسية الحذرة للحرب الحرب الباردة هو المسيطر على القرار.

إن حالة الحذر التي اتخذها نموذج الحرب الباردة قاد إلى ظهور موقف عدّته مثالية المحافظين الجدد غير مرضٍ ولا مقنع. فإن بقاء صدام عقيب الانتفاضة قد نجم عنه سياسة احتواء سلطته، بعنوان إضفاء الشرعية على المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، وأنظمة حظر الطيران، وتفتيش الأسلحة المدعومة بالتهديد بالردع العقابي[55]. يمكننا وصف هذه التصرفات بأنها نمط دقيق من تكتيك التعددية وفرض التوازن، الذي عارضه المحافظون الجدد بشدة، إنه يختلف تمامًا عن السياسة التي اتبعتها إدارة بوش بعد 11 سبتمبر. فمن وجهة نظر المحافظين الجدد لقد سمح نموذج الحرب الباردة "للأغنام السوداء"، عدو الولايات المتحدة، بالهروب وارتكاب أعمال شنيعة.

من مبدأ واينبرجر- *باول* إلى انتخابات عام 2000

إنّ التعبير القانوني عن المنطق المعياري للثقافة الاستراتيجية الأمريكية، كما يتجلّى في السلوك الفعلي للولايات المتحدة إبان حرب الخليج، نجده مضمّناً في مبدأ واينبرجر-باول• Weinberger-Powell، نقيض استراتيجية الأمن القومي لسنة 2002، بوصفه دليلاً رسمياً لسياسة الأمن القومي للولايات المتحدة. إن خلاصة ما كانت حكومة بوش تعارضه كان مدوناً في مبدأ واينبرجر- باول، كردّ فعل على فيتنام والهجوم بالقنابل على محطة مشاة البحرية الأمريكية في بيروت[56]. لقد نصّ هذا المبدأ على أن "أمريكا يجب ألّا تُلزم قواتها القتالية بمهام في الخارج ما لم تكن عملياتها القتالية حيوية للمصالح الأمريكية، وبشرط ان يكون لمهمة من هذا القبيل أهدافاً سياسية وعسكرية وقتالية واضحة المعالم، وبشرط ان تتمتع بضمان معقول من تأييد الرأي العام الأمريكي[57]". علاوة على ذلك "يجب استخدام القوات القتالية الأمريكية كملاذ أخير"، ويجب استخدامها "فقط في الحالات التي يكون فيها لدى الولايات المتحدة نية واضحة للحسم"[58]. كان هذا الحذر بمثابة النقيض لاستخدام الحرب الاستباقية. ان النغمة الحذرة لهذا المبدأ تتعارض مع النزعة الويلسونية المسيانية والأهداف الطموحة للهيمنة الأمريكية التي تجسدت في النموذج المقترح خلال إدارة بوش الثانية، وذلك عندما تخلى بوش ورايس الشابان عن مبدأ واينبرغر- باول بعد 11 سبتمبر.

•مبدأ يقوم على تقييد استخدام القوة طرحه وزير الدفاع الأسبق كاسبار واينبرجر ورئيس هيأة الأركان الأسبق كولن بأول. وعبّر هذا المبدأ او العقيدة عن ضرورة الأخذ بدوس حرب فيتنام وعدم استخدام القوة من أجل هدف غير مضمون.

المساندة السياسية: رجال الأعمال بمعايير المحافظين الجدد

منذ نهاية حرب العراق حتى 11 أيلول/سبتمبر2001، واجه نموذج الحرب الباردة السائد تحدياً من قبل المعارضة للمحافظين الجدد، في رؤيتهم للهيمنة المستنيرة ولحق الولايات المتحدة في التدخل من جانب واحد عندما تواجهها دول مارقة. كان رجال الأعمال بمعايير المحافظين الجدد قبل 11 أيلول/سبتمبر بمدة طويلة، يمارسون ضغطاً لتأكيد الهيمنة الأحادية الجانب بدلاً عن الواجهة الخانقة للتعددية. وكجزء من هذا النموذج المعياري الواسع، قاموا أيضاً بالضغط لصالح استخدام الحرب الاستباقية بدلاً عن الاستراتيجيات التقليدية للردع والاحتواء، في إطار هذا النموذج المعياري العالمي. بالنسبة للمحافظين الجدد، "أن حقيقة أن تمارس الولايات المتحدة الهيمنة المستنيرة مهم لشطر كبير من العالم" انها أفضل من البدائل متعددة الأقطاب التي تمثلها دول مثل الصين أو ألمانيا أو اليابان أو روسيا"[59]. وفي الواقع، "لا توجد أمة تريد تعددية قطبية حقيقية" لأنه لا أحد "مستعد لتقديم النوع نفسه من التضحيات قصيرة المدى التي ترغب الولايات المتحدة في تقديمها على المدى الطويل من أجل حفظ النظام العالمي"[60]. فحتى لو أرادت الدول تعددية قطبية، فإن هذا لا يؤدي إلا إلى مزيد من الخلاف والصراع، مثلما شهدنا في حالة التوترات الإقليمية التي خلقتها محاولات الصين تطوير قوتها[61]. وعلى عكس الاعتراف والقبول الصريحين بالهيمنة الأمريكية، تعد تعددية الأطراف التي من هذا النوع، وفقًا للمحافظين الجدد، أمراً بالغ الخطورة لأنه يعطي الفاعلين الذين ليس لديهم القوة أو الرغبة في أداء دور يتناسب مع مسؤولياتهم في عالم متعدد الأقطاب، حق النقض على السياسة الأمريكية[62]. يقترح المحافظون الجدد مشروعاً معيارياً جديداً، نموذجاً للهيمنة، غايته إرساء الأمن القومي القائم على الثقافة الإستراتيجية الأمريكية.

يرى المحافظون الجدد الحرب الاستباقية بوصفها مكوّناً أساسياً لنموذج الهيمنة الجديد، والذي من من شأنه أن يحد من أخطار التعددية. ونظراً لمصالح الولايات المتحدة والتزاماتها على النطاق العالمي، فإن نشاطاً متعدد الأطراف لا يعد أمراً مهماً، ولعله في الواقع يكون مكلفاً للغاية، لأن مراعاة الحساسية الأوروبية يمكن ان يؤخر توجيه ضربة أولى فعالة ومسؤولة في الوقت المناسب، رداً على التهديدات التي يمكن لأمريكا أن تواجهها بشكل فعال بوسائل عسكرية لا يمتلكها حلفاؤها الأوروبيون[63]. ان مثل هذه التعددية، كما يدلي سكوتر ليبي Scooter Libby، قد أعاقت السياسة الأمريكية من خلال تشجيع التعاون مع أنظمة استبدادية في الشرق الأوسط ليست على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة، إن لم تكن معادية تماماً"[64] .

أدى هذا التعاون إلى ظهور الإرهاب في الشرق الأوسط الذي أعلن عدائه مع الولايات المتحدة، والذي نجم عنه أحداث أثارت، من ثم، بعد ذلك ردود الفعل الأمريكية التي بدت بهيئة إيماءات دبلوماسية ناعمة أو عبثية[65]. يخلص ليبي إلى أن تعددية الاطراف، في مقابل الهيمنة المطلقة، قد أدت إلى ظهور أمريكا بمظهر ضعيف، وذلك أن الردع والاحتواء لا يسهمان في صياغة المحيط بالشكل الذي يحول دون حصول المزيد من العدوان ضد الولايات المتحدة[66]. إن هذا التفكير يعد مصداقاً لما يتضمّنه من منطق كبير، يستند إليه أحد مراجعي النموذج الثقافي للهيمنة الاستراتيجية، ليكون بديلاً عن منطق الحرب الباردة القائم. يعتقد المحافظون الجدد أن حالة العراق، على وجه الخصوص، قد أثبتت فشل الردع والاحتواء المتعدد الأطراف، كما أثبتت مدى الحاجة إلى الهيمنة من أجل تعزيز النظام. لقد أدى عدم الرضا عن حالة النهاية السياسية المتسمة بالغموض من الناحية الاخلاقية لحرب الخليج، والمقترنة بالنجاح الباهت ومنخفض الكلفة للقوة العسكرية الأمريكية، إلى دفع المحافظين الجدد والمتعاطفين مع

التيار التقليدي، مثل دونالد رامسفيلد، إلى الاعتقاد بأن هذا الصراع كان بمثابة فرصة ضائعة[67]. وبالنسبة للبنائيين الجدد فقد كان بإمكان الولايات المتحدة استخدام الحرب كنقطة انطلاق لحكم عالمي قائم على الهيمنة الأمريكية[68]. فبفضل قوتها العسكرية الساحقة، كان يمكن للولايات المتحدة أن تمنع صعود أي نظير منافس من اعدائها[69]. لقد أدلى المحافظون الجدد بأن أمريكا لم تكن تستطيع ردع صدام لأنه كان "ذا فكر مريض ينزع إلى المخاطرة". فعلى الرغم من نظريات الردع فإنه هاجم إيران معتقداً، بشكل خاطئ، أن نظامها سينهار سريعاً... وهاجم الكويت لأنه حسِب أن الولايات المتحدة ستمتنع عن الرد[70].

بالنسبة للبنائيين الجدد، فإن عمدةً أمريكياً Sherif ذا سيطرة، يستطيع المحافظة على السلم بفضل الفعل الاستباقي، بشرط ان يتخلى عن قيد الدبلوماسية التعددية الباردة. وفي سبيل إثبات إحدى فضائل العمليات الاستباقية، مع الاشارة إلى أنها غالبا ما تكون أقل كلفة من البدائل الأخرى، استشهد البنائيون الجدد بالهجوم الاسرائيلي على مفاعل تموز (Osirak) الذي حرم صدام من امتلاك اسلحة نووية إبان حرب الخليج الأولى[71]. إن الادانة شبه العالمية لهذا الهجوم من قبل المؤسسات متعددة الاطراف كالأمم المتحدة اعتبر دليلاً على عدم جدوى إخضاع القرارات المتعلقة بإستخدام القوة الأمريكية إلى أداة بمثل هذا الضعف[72]. في الواقع، إن التسوية المتعددة الأطراف مع صدام حسين خلال سنوات ريغان وبوش، والتي كانت قائمة على منطق السياسة الواقعية، قد جاءت بنتائج عكسية على أمريكا بعد غزو الكويت[73]. إن عالماً تكون الهيمنة الأمريكية والقوة العسكرية فيه ضرورية لتسوية النزاعات أو تحقيق الاستقرار، مع قبول المجتمع الدولي بها على هذا الأساس، لا أقل من الناحية الواقعية، لابد من إضفاء الشرعية عليها بشكل علني، إذ هو الحالةَ الإيجابية، ولا يناسبه الانحناء خضوعاً أو العويل نوْحاً بفعل القيود متعددة الأطراف[74].

ومع الأخذ بعين الاعتبار الحالة العراقية فإنه يتوجب على الولايات المتحدة، حسبما صرح زلماي خليل زاد*، "الحيلولة دون صعود خصم عالمي في المستقبل غير المنظور" و "الكون على أهبة الاستعداد لاستخدام القوة إذا لزم الأمر منعاً لمثل هذا التطور[75] ". إن نموذج الهيمنة المقترح، مع التلويح بالعصا الطويلة للحرب الاستباقية، في سبيل تثبيت الدول المارقة والمنافسين المحتملين من نظراء الولايات المتحدة، قد يجتذب إليه أخرون من غير المحافظين الجدد.

حدود الاقتراح وجاذبيته قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر

كان تعاطف كبار السياسيين في إدارة بوش الابن مع سياسات المحافظين الجدد واضحاً حتى قبل 11 أيلول/سبتمبر. فعلى سبيل المثال، إن عدم الثقة بالمؤسسات متعددة الأطراف قد تجلى عندما "رفضت إدارة بوش بروتوكول كيوتو Kyoto، ... وانسحبت من معاهدة الحد من انتشار الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وأحبطت معاهدة الألغام ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[76] ". علاوة على ذلك، رفضت السماح للجيش والمواطنين الأمريكيين بالمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية[77]. وهكذا ففي شهورها الستة الأولى أعلنت الإدارة نيتها رفض ست اتفاقيات دولية[78]. كانت هذه الهجمات على التعددية متوافقة تماماً مع توجهات السياسة الدفاعية لعام 1992، التي قام بها المحافظون الجدد مثل وولفويتز وليبي والمحافظون المتعاطفون كوزير الدفاع السابق ديك تشيني الذي دعا إلى منع

* دبلوماسي أميركي سابق، عمل سفيراً للولايات المتحدة في افغانستان بعد غزو الأخيرة في عام 2001، وأصبح سفيراً للولايات المتحدة في العراق بعد احتلاله عام 2003. كما يعد أحد أبرز المحافظين الجدد في إدارة بوش الأبن ومساهم في وضع الخطط لاحتلال كل من أفغانستان والعراق. (المُراجِع).

"عودة ظهور منافس جديد"، حتى لو اقتضى الامر عملاً عسكرياً استباقياً[79]. في ذلك الوقت، وفي غياب حدث تاريخي مثل 11 أيلول/سبتمبر، أدى الكشف عن هذه الوثيقة من قبل صحيفة نيويورك تايمز إلى رد فعل عنيف واسع النطاق على الصعيدين الوطني والدولي، ما أدى إلى التراجع القهري عن أصل الوثيقة. وانتهى الأمر بإعادة تقديمها في نسخة مخففة تؤكد على استراتيجيات الردع والاحتواء التقليدية متعددة الأطراف[80]. وعلى الرغم من التعاطف المشترك بين كبار سياسيي بوش الأب والمحافظين الجدد، فقد كانت القدرة الفعلية لكل مجموعة على تحقيق أهدافها محدودة للغاية قبل 11 أيلول/سبتمبر.

لقد لاحظنا كذلك انفتاح صناع القرار السياسي في إدارة بوش الابن على خطة المحافظين الجدد لإصلاح الثقافة الاستراتيجية الأمريكية، ومن ثمّ سياسة الأمن القومي القائمة عليها، وعدم رضاهم عن إدارة كلينتون فيما يتعلق بالدول المارقة على وجه الخصوص. ففي عهد رامسفيلد، أدلت لجنة 1998 لتقييم تهديد الصواريخ الباليستية للولايات المتحدة، بأن "التهديد الذي تشكله هذه القدرات الجديدة على الولايات المتحدة كبيراً وأكثر تأثيراً ويتطور بشكل أسرع مما تمت الإشارة إليه بحسب التقديرات والتقارير التي جمعتها أجهزة المخابرات[81] ". وحذرت اللجنة، علاوة على ذلك، من أنه وبفضل أساليب جديدة، تستطيع الدول المارقة ضرب الولايات المتحدة "في غضون خمس سنوات من قرار الحصول على مثل هذه القدرات (وعشر سنوات في حالة العراق) ... وذلك من خلال وسائل بديلة للاستلام والتسليم، بحيث يمكنها تقليل وقت (حالة الانذار) عملياً إلى الصفر[82].

لقد كان رامسفيلد على وجه الخصوص يعكس فلسفة عدد من المحافظين والمحافظين الجدد والعسكريين عندما واجه حلف الناتو بردٍ بارد[83]، حين عرض عليه الحلف تقديم المساعدة

في أفغانستان، معتبراً أن الفوائد السياسية لمثل تلك المساعدة لها قيمة ثانوية مقارنة بالقيود التكتيكية والتشغيلية لمشاركة الناتو، والتي من شأنها عرقلة القوة المهيمنة عن إظهار قوتها في السيطرة الاستراتيجية[84]. كان هذا الموقف حصيلة لتجربة غير مرضية لحرب كوسوفو، حيث "نفذت الولايات المتحدة الثلثين من جميع المهمات خلال الحرب، لكنها وجدت نفسها في وضع غير مريح على مستوى الحركات العسكرية، بسبب الأوروبيين الذين كانوا سيحبطون سياسات اختيار الأهداف ووسائل المعالجة وكذا المهمات[85]. اعتبر كبار المحافظين الجدد وصنّاع السياسة في إدارة بوش الأب أنه طالما كانت الولايات المتحدة هي التي تتحمل مسؤولية القتال، فيجب أن يكون لها نصيب الأسد في صنع القرار[86]. لقد كان دور الأوروبيين في الناتو والأمم المتحدة هو فقط "إحلال النظام" بعد إعادة الإعمار، بواسطة أنشطة حفظ السلام، وبناء الدولة حسب الاقتضاء لكسب رضا الدول العميلة والاتباع القانعين[87]. أدى سلوك إدارة كلينتون في مواجهة الدول المارقة المتمردة إلى استياء صانعي سياسة بوش والمحافظين الجدد.

قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وعلى الرغم من تلك المضايقات، كان لنموذج الهيمنة المرتقب، الذي طالب به المحافظون الجدد، جاذبية ضعيفة من حيث القبول لدى صانعي القرار ذوي المستوى الرفيع، إلا أن ذلك كان ضرورياً لقلب معايير الحرب الباردة التي كانت الراسخة في سياسة الأمن القومي. لقد أثبتت المحاولات الرامية إلى إعادة تعريف السياسة الخارجية للولايات المتحدة بأسلوب أكثر شراسة وأوسع هيمنة، لاسيما بفضل المساعدة في تغيير النظام في العراق، فشلها إلى حد كبير كحالة اختبار، وتبين بجلاء أنها غير مثمرة[88]. وبسبب المعارضة الوطنية والدولية، فقد كان يجب تعديل نسخة وولفويتز Wolfowitz المنشورة، وأيضا نصائح تشيني بشأن التخطيط الدفاعي لعام 1992، وذلك بدعوة الولايات المتحدة لمقاومة

صعود أي منافس، وتمديد لحظة القطب الواحد لأطول فترة ممكنة[89]. كانت الوثيقة بحاجة إلى تغييرات، لاسيما انها كانت تشير إلى الحلفاء في أوروبا، وليس فقط إلى الأعداء أو الخصوم التقليديين لأمريكا مثل روسيا، وبشكل متزايد الصين[90]. ان الرسالة المفتوحة لمشروع القرن الأمريكي الجديد، التي تدعو الولايات المتحدة إلى التعهد بالإطاحة بنظام صدام حسين، قد أسفرت عن صدور قانون تحرير العراق. في المقابل، فقد كانت المحاولات الفعلية للإطاحة بالحكومة العراقية مقتصرة على العمليات السرية الفاشلة شديدة الحذر من قبل إدارة كلينتون والقيادة المركزية الأمريكية الاكثر ميلاً الى عقلية النموذج المعياري للحرب الباردة، سعياً لاحتواء صدام[91].

كانت إدارة بوش الابن في بدايتها تبدو وكأنها تنتهج الثقافة الإستراتيجية القائمة على نموذج الحرب الباردة. ففي مدتها الرئاسية الاولى، قبل 11 أيلول/سبتمبر، كان توجه صانعي السياسة إزاء العراق في كثير من الأحيان واقعياً مع كثير من الحيطة، فدعوا بمعية رايس إلى "بيان واضح وتقليدي للردع[92] ". وبالمثل، فقد بدا أن تشيني كان موافقاً على سياسة الاحتواء التي انتهجتها إدارة كلينتون، حينما قال: "نريد الحفاظ على موقفنا الحالي بشأن العراق[93] ". إن موقفه كان يتضمن تطبيق عقوبات أكثر ذكاءً لإرضاء الدعم متعدد الأطراف، مع أنه لم يكن ملائماً على نحو متزايد[94]. وقد كان يعني ذلك أيضاً انخفاض عدد التدخلات الإنسانية الأمريكية في الخارج كالبوسنة والصومال وهاييتي وكوسوفو[95]. وكما أدلى بوش: "لست متأكداً إن كان دور الولايات المتحدة هو الخروج إلى العالم والقول، ان هذه أفضل طريقة للقيام بالأمر[96] ". ومن ثم، لم يرغب أحد في شن الحرب على العراق، باستثناء قلة من مسؤولي المحافظين الجدد مثل وولفويتز وليبي[97].

أيلول/سبتمبر والنموذج المعياري للمحافظين الجدد

بالنسبة للبنائيين، فإن احداث 11 أيلول/سبتمبر قد أثارت التساؤل عن جدوى الصرح المعياري للحرب الباردة الذي ساد السياسة الخارجية الأمريكية، ليس فقط فيما يتعلق بالشرق الأوسط والعراق، وإنما أيضاً بالنسبة إلى ما تم التأكيد عليه بوصفه "الدور الحقيقي" للولايات المتحدة في العالم. فقبل 11 أيلول/سبتمبر، كانت توجد قلة قليلة في إدارة بوش (المنشغلة أساساً بصعود الصين وبالدفاع الصاروخي الباليستي كبديل لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية) تنظر إلى الإرهاب بوصفه تهديداً خطيراً[98].

لقد أدت المحاولة الأمريكية لحفظ الاستقرار من خلال تعددية الاطراف أن ينظر تنظيم القاعدة الى الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها "العدو البعيد" الذي يدعم "العدو القريب" أي الحكومات الاستبدادية والشمولية[99]. وباختصار، فقد أثارت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر التساؤل حول النهج الواجب اتخاذه إزاء العراق بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام، مما مهد الطريق إلى تغيير سياسة الأمن القومي، وذلك عبر نموذج الهيمنة الذي طرحه المحافظون الجدد.

أولاً، انتقد المحافظون الجدد نموذج الحرب الباردة من خلال تحليل التهديدات التي كشفت أن الدول المارقة، بالإضافة إلى المنظمات الإرهابية المتحالفة معها في كثير من الأحيان، لا يمكن ردعها، وهو وضع يتطلب حربًا استباقية. ان التدخل باستخدام التكنولوجيا العسكرية المتفوقة سيمنع الدول المارقة من تقليد القاعدة[100]. وفي المقابل، توفر الحرب الاستباقية خيار القضاء السريع على أنظمة الخصوم، وتشجيع الدول الأخرى على الانضباط خوفاً من أن تكون هي التالية[101]. **وثانياً**، ووفقاً لإدارة بوش، فإن تحريض التحالفات متعددة الاطراف على اتخاذ القرارات، في عالم أصبحت انتشار التكنولوجيا والأصولية الإسلامية

فيه يتطلب ردوداً عاجلة، يمكن أن تترتب عليها آثاراً لا تحمد عقباها[102]. ولقد صرح كولن باول لصالح المذهب الجديد للمحافظين الجدد بما يلي: "إن الصلة الممكنة بين الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل قد أدت إلى رفع مستوى الإرهاب إلى مستوى جديد من التهديد، وهو تهديد لا يمكن ردعه، بسبب وجود هذا التواصل بين الدول التي تطور أسلحة الدمار الشامل وبين المنظمات الإرهابية المستعدة لاستخدامها دون ندم، ودون ثمة احتمال لثنيهم[103] ".

وبحسب منطق نموذج الهيمنة، فمن شأن المعيار الثقافي الاستراتيجي الذي يتبنى الحرب الاستباقية أن يمنع تكرار الهجمات الإرهابية الكارثية على مركز التجارة العالمي والبنتاغون. كما أن هجمات 11 أيلول/سبتمبر قد منحت حجة المحافظين الجدد المصداقية بأن تغييراً لنظامٍ ما يمكن أن يسهم في تعزيز الهيمنة الأمريكية عبر تصدير الديمقراطية. إذ أكد المحافظون الجدد أن السياسة القديمة لدعم الحكومات الاستبدادية قد أدت إلى دعم طغاة كصدام وإلى عدم تقبل الديمقراطية، مما ترتب عليه حدوث القمع السياسي الذي شجع ظهور بعض الجماعات مثل القاعدة[104]. ففي نظر المحافظين الجدد، إن تأكيد الحرب الباردة على احترام السيادة دعماً للاستقرار أدى إلى تجاهل الولايات المتحدة للاحتياجات السياسية للشعب العربي، مما سمح للحركات الجهادية الإسلامية بالازدهار[105]. أدى العمل مع الحكومات الاستبدادية من اجل ردع واحتواء التهديدات المشتركة، مثل إيران في الماضي والعراق اليوم، إلى دعم الحكومات التي كرهتها شعوبها، وبسببها كرهت الولايات المتحدة لاحقًا[106]. في المقابل، إن الاعتماد على الحرب الاستباقية من خلال الهيمنة الأحادية يعني أن الولايات المتحدة يمكنها الدفاع عن قيمها والحصول على تأييد شعوب الدول الاستبدادية، خلافاً "لهوس الواقعيين بالمصالح *الحيوية* التي، لم تنسجم تماماً مع تعريف

المصالح القومية الأمريكية[107]. اعتقد المحافظون الجدد أن الإطاحة بهذه الأنظمة من شأنه أن يمنحهم فرصة لاختيار حكومات أكثر جذباً لشعوب الشرق الأوسط من خلال فرض الديمقراطية الليبرالية والسوق الحرة كبديل عملي للجهاد الإسلامي والأنظمة الاستبدادية والإقطاعية والبعثيين الفاسدين[108].

بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أطلق رجال اعمال بمعايير المحافظين الجدد هجومًا لفظيًا، حين شككوا في صلاحية معايير الحرب الباردة التقليدية التي دمغت الإستراتيجية الأمريكية، دافعين باتجاه حرب استباقية. لقد كان كل من ريتشارد بيرل Richard Perle وبول وولفويتز Paul Wolfowitz في طليعة الذين قدموا حججاً "ضد الواقعية الزائفة قصيرة النظر التي تسعى زوراً إلى التسوية مع الشر"[109]. وكما قال وولفويتز: "حسب رأيي، فإن الفكرة القائلة بأن يمكننا العيش عشرون عامًا أخرى مع الركود في الشرق الأوسط الذي يولد تطرفاً وإرهاباً، هي فكرة لا يمكن قبولها، خاصة بعد 11 أيلول/سبتمبر"[110] . ان تلك المعتقدات نشأت من حقيقة كون وولفويتز قد شهد شخصياً تحول بعض الحلفاء المقربين للولايات المتحدة مثل الفلبين وكوريا الجنوبية الى الديمقراطية، مما دفعه إلى القول بأن "الديمقراطية فكرة عالمية" وأن "السماح لأي شعب بأن يحكم نفسه هو مما يعزز المصالح الأمريكية"[111]. وقدم ديفيد فروم David Frum وبيرل Perle الحجة ذاتها صراحةً، مؤكدَيْن على أن "طموحات صدام حسين كانت خطرة بما يكفي قبل 11 أيلول/سبتمبر، وكان من الواجب النظر إليها بوصفها خطر فوري يداهم أمن الولايات المتحدة"[112] . وعبّرت الرسالة المفتوحة في 20 أيلول/سبتمبر 2001 الموجهة إلى مشروع القرن الأمريكي الجديد، بعد تسعة أيام من 11 أيلول/سبتمبر، عن هذا التصور بضرورة القضاء على النظام البعثي في العراق: "على الرغم من عدم وجود دليل يربط العراق مباشرة بالهجوم، غير أن أية استراتيجية تهدف إلى القضاء على الإرهاب

ورعاته يجب أن تتضمن جهداً حازماً للإطاحة بصدام حسين في العراق"[113] . تمت الاشارة الى هذه النقطة من خلال تأكيد دوجلاس فيث Douglas Feith على أن "المنظمات الإرهابية لا يمكنها البقاء لفترات طويلة من الوقت قادرة على إجراء عمليات واسعة النطاق إذا لم تكن مدعومة من قبل الدول"[114]. ان هذه التصريحات الثورية توضح الرغبة الشديدة للمحافظين الجدد في الانقلاب على نموذج الحرب الباردة الذي كان يشكل الثقافة الإستراتيجية للولايات المتحدة.

فضلاً عن أن التقاعس عن مواجهة الدول المارقة العدوانية يترتب عليه تكاليف، وأن فوائد إرساء الديمقراطية لا تعدو كونها محتملة، فقد كان يُنظر إلى الحرب الاستباقية بوصفها استراتيجية منخفضة المخاطر بالنسبة إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم. لقد ساعد كين أدلمان Ken Adelman عند التحضير للهجوم على العراق بالقول، في افتتاحية واشنطن، بوست إنه يعتقد أن "تدمير القوة العسكرية لصدام حسين وتحرير العراق سيكونان بمثابة قطعة حلوى"؛ استند هذا التفاؤل إلى الأداء العسكري الأمريكي السابق ضد العراق. ونظراً إلى التقدم الهائل الذي حققته أمريكا من حيث تفوق الوسائل العسكرية كالذخائر الموجهة بدقة وما يقابل ذلك من تدهور القوة العسكرية العراقية التقليدية نتيجة للعقوبات المفروضة[115].

واعتمدت هذه التصريحات على العناصر الثلاثة لحجة المحافظين الجدد في صالح فرض حرب استباقية أحادية الجانب. أولاً: الخطر المحدق والذي يتمثل بالدول المعادية، وخاصة ذات الموارد المتفوقة الراغبة في امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهو ما قد يتسبب في حصول اضرار كارثية. ثانيًا: إن جذب الديمقراطية والكفاءة الفنية الأمريكية الى الميدان العسكري من شأنه أن يقلل من تكلفة الحرب وإعادة الإعمار. أخيراً: يمكن أن تساعد إزالة حالة التهديد واستبدالها بحالة الرضا الأيديولوجي في تغيير منطقة

جيوسياسية حيوية لكنها مصدر للمشاكل. أن النهج التقليدي لحقبة الحرب الباردة، بعد 11 أيلول/سبتمبر، لم يكن يقدم أي عوامل جذب.

الإقناع الناجح: استراتيجية الأمن القومي لعام 2002

تجد وجهات النظر هذه تجسيدها الرسمي في استراتيجية الأمن القومي لعام 2002، التي كتبها مجلس الأمن القومي برئاسة رايس. ففي عام 2002، ومن دون ان يكون تهديد الحرب الباردة عبر الاحتواء المتعدد الأطراف مثبطاً لعزيمتها، كانت أمريكا بحاجة إلى هيكل معياري جديد للرد على تهديد "التطرف والتكنولوجيا" والأعداء الذين يسعون للحصول على أسلحة دمار شامل، فأنه يمكن لهكذا هيكل أن يعمل "ضد التهديدات الناشئة قبل تشكيلها بالكامل"[116]. بدأت الاستراتيجية بتعريف ما كانت عليه أمريكا، المتفوقة في "صراع الأفكار الكبير: رؤى شمولية مدمرة ضد الحرية والمساواة[117]". برهنت هذه الانتصارات أن النموذج الديمقراطي الليبرالي والسوق الحرة للولايات المتحدة كانا قابلين للتطبيق عالمياً، ومسؤولين من خلال وضع آمريكا كقوة عالمية مهيمنة، ومن ثمّ المطالبة "بالدفاع عن الحرية والعدالة، لكونها مبادئ عادلة وحقيقية" بالنسبة الى جميع الناس وفي كل مكان[118] ". ان الردع ربما كان يعمل ضد "الوضع الراهن، المتمثل نفوراً من مخاطر الخصم": الاتحاد السوفيتي، لكنه "من غير المحتمل أن ينجح ضد قادة الدول المارقة الأكثر استعدادًا للمخاطرة، واللعب بحياة شعوبهم وثروات دولهم[119] ". علاوة على ذلك، فإن التأكيد على وجود "التشابك بين الدول التي ترعى الإرهاب وتلك التي تسعى وراء أسلحة الدمار الشامل يجبرنا على التحرك"، وهو ما يربط ضمنياً بين الدول الراعية للإرهاب بشكل مباشر وبين الإرهابيين بوصفهم مستفيدين محتملين من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما قد يؤدي إلى هجمات جديدة كارثية[120]. ومع اخذ هذه الفرضية بنظر

الاعتبار، أصبحت الحرب الاستباقية ضرورية للغاية إذ "كلما كان التهديد كبيراً، كلما زاد خطر التقاعس عن التحرك، كلما أصبح اتخاذ إجراءات وقائية للدفاع عن أنفسنا أمراً مقنعاً، حتى مع حالة عدم اليقين بشأن زمان الهجوم المحتمل للعدو ومكانه[121]. توفر استراتيجية الأمن القومي لعام 2002 نقطة انطلاق ممتازة لفهم قبول إدارة بوش لنموذج الهيمنة المرتقب، الذي يبرر غزو العراق.

الدليل على الإقناع: رؤى صانعي السياسات

تكشف تصريحات النخب المحافظة التقليدية في إدارة بوش، مثل الرئيس بوش ورايس، كيفية نجاح رجال الأعمال بمعايير المحافظين الجدد في إقناع صانعي القرار الرئيسيين بقبول الرؤية الواعدة لنموذج الهيمنة الامريكية على العالم. إن الخطر الذي يمثله امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل يكمن في حقيقة أن صدام "يمكنه أن يمد الإرهابيين بهذه الأسلحة، ويمنحهم الوسائل الكفيلة بدمج ادواتهم مع كراهيتهم"[122]. ونتيجة لذلك، وفي تصريحات لوست بوينت في 1 حزيران/يونيو 2002 (بعد تسعة أشهر فقط من 11 سبتمبر)، حذر بوش من أنه "إذا انتظرنا ظهور التهديدات، فسننتظر وقتًا طويلاً... يجب علينا ان نحدث خللاً في مخططات العدو وان نتصدى لأسوأ التهديدات قبل انبثاقها"[123]. علاوة على ذلك، فقد كان للولايات المتحدة ما يبرر تمتعها بهذا الاستثناء (الهيمنة) في النظام الدولي بحكم قوتها وكذلك بواسطة "شرعيتها الأخلاقية بوصفها "النموذج الوحيد الباقي للتقدم البشري"[124].

اتخذ بوش في طلبه دعم الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها بشأن العراق، خياراً واضحاً: "هل ستخدم الأمم المتحدة الغاية التي تأسست من أجلها، أم أنها لن تكون بتلك الأهمية؟[125] ". من ناحية أخرى، صرحت كوندليزا رايس مرددة صدى ما قاله المحافظ الجديد روبرت كاجان بشأن استراتيجية الأمن القومي لعام 2002.

إن "الولايات المتحدة هي دولة فريدة جداً، فنحن حينما نحافظ على موقع القوة العسكرية التي نمتلكها، إذ نفعل ذلك من أجل دعم توازن القوى الذي يعزز الحرية[126]. وبحسب رايس أيضاً، فإن ذلك قد أضفى الشرعية لصالح حرمان قوى أخرى من التقدم لئلا تصبح قادرة على استخدام الحرب الاستباقية، إذ أن زعيم العالم الحر يحتفظ دائماً بحقه في الضربة الأولى إذا لزم الأمر.. من أجل الدفاع عن أمنه[127].

كان شغف بوش يقابله الحسابات الجليدية لتشيني، وإن لم تحسب كأضعف إيديولوجية له، حول الحاجة إلى قوة عظمى واحدة قادرة على شن حرب استباقية من جانب واحد كوسيلة لإعادة تشكيل العالم نحو الأفضل. إن وجهة نظر المحافظين الجدد المعيارية لنموذج الهيمنة تندرج ضمن حسابات نائب الرئيس فيما يتعلق بالمصالح الأمنية للولايات المتحدة. ففي 8 سبتمبر 2002، في مقطع من برنامج Meet the Press، أدلى تشيني بأن الاحتواء والردع، مهما كانا مفيدان خلال الحرب الباردة، لم يكن لهما فائدة كبيرة ضد صدام[128]. ولم يستشهد بفشل العقوبات فحسب، بل أشار أيضًا إلى أحداث 11 أيلول/سبتمبر، قائلاً إنه مثلما لم تستطع أمريكا ردع أو احتواء الإرهابيين، فإنها لا تستطيع فعل ذلك مع زعيم مهووس بالحصول على أسلحة الدمار الشامل[129]. وكدليل على الحاجة إلى اتخاذ تدابير وقائية لبدء تغيير النظام في العراق، أشار تشيني إلى تجربته في الجلسات الاعلامية مع وكالة المخابرات المركزية (CIA) خلال حرب الخليج، والتي أبلغته أن العراق كان على بُعد عدة سنوات من الحصول على أسلحة نووية[130]. "ثمة معلومات استخباراتية جديدة أخبرتنا أن العراق كان على بعد ستة أشهر من تطوير جهاز نووي في بداية الحرب[131] ". لذلك، استخدم تشيني خطاب المحافظين الجدد في طرح ذلك. واضاف "إننا إن لم نرد اليوم فصدام وكل من سار على خطاه سيتجاسرون علينا غدا... وبطريقة او بأخرى، فإني اضمن

لكم انه، يوماً ما، سيقوم باستخدام ترسانته[132] ". ان هذا التصريح يبرر ، من ثم، اتخاذ إجراءات وقائية ضد العراق بشكل خاص، والدول المارقة بشكل عام[133]. لقد كان اقتراح المحافظين الجدد لمجموعة جديدة من المعايير في الثقافة الإستراتيجية الأمريكية، ومن ثم توجيه سياسة الأمن القومي، ماضٍ نحو الاتساق مع حسابات تشيني للمصالح الأمنية الأمريكية.

كانت معتقدات تشيني الشخصية، مع تأكيده على فائدة القوة المهيمنة كوسيلة لترويع الخصوم، منسجماً مع مبادئ المحافظين الجدد، والنموذج المعياري المقترح. ففي خطاب ألقاه أمام قدامى المحاربين في الحروب الخارجية، في 26 آب/أغسطس 2002، أعلن تشيني أننا "سنستخدم بلا شك الحرب الاستباقية لمنع وقوع هجوم أكثر تدميراً (من هجوم 11 أيلول/سبتمبر)". قد يقوم به الإرهابيون أو الدول المارقة[134]. ثم أشار إلى فوائد تغيير النظام في العراق، حيث "ستتاح للشعوب المحبة للحرية في المنطقة فرصة لتعزيز القيم التي يمكن أن تجلب لها السلام الدائم[135]. ومن ثم فإن عقيدة بوش الخاصة بالعمل الأحادي الجانب من خلال الهيمنة الخيّرة كانت مدعومة بمنطق "الواحد بالمائة" لتشيني: حتى لو كانت هناك فرصة بنسبة واحد بالمائة فقط لوجود هجوم بأسلحة الدمار الشامل في المستقبل، يجب على الولايات المتحدة الرد والقضاء على هذا التهديد[136] ". وبحسب المستشار السابق آرون فريدبرج، كان تشيني يبحث عن "الاثر التوضيحي" لخلع صدام، مضيفاً: لأننا نستطيع ذلك" وبالتالي " نقوم بتشجيع الآخرين" على حسن التصرف[137].

كانت الفكرة من وراء الهجوم على العراق هي أن الولايات المتحدة عانت من هجوم مدمر، ويجب عليها أن تجعل أولئك الذين يدعمون مثل هذه الأعمال يفهمون أنهم سيدفعون ثمناً باهظاً[138]. كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى "تشجيع الآخرين" على عدم العبث مع معها فيما يتعلق بإثبات سلطتها وقوتها[139].

يكشف التوافق بين حسابات تشيني القاسية القائمة على المصالح وبين المثل المعيارية للمحافظين الجدد، أن دعم نموذج الهيمنة يمكن أن يكون أيضًا تآزراي، وليس مجرد عمل خاص بكبار صناع السياسة في إدارة بوش لقبول النصائح الثانوية من رجال أعمال بمعايير المحافظين الجدد، مثلما اقترح ذلك فليبرت. ان هذا التشارك في الأهداف بين صانعي القرار رفيعي المستوى مثل تشيني في مكتب نائب الرئيس Office of the Vice President (OVP) وبين المحافظين الجدد في داخل سكرتارية الدفاع، قد خلق تركيبة قوية من ضريتين بالقبضة لتشكيل حالة ناقصة وغالبًا خاطئة للحرب.

بناء المعايير الاستراتيجية كسلوك سياسي

ان رجال الأعمال بمعايير المحافظين الجدد قد تلاعبوا بالاستخبارات. وقد لوحظ ذلك في بحثهم الفاشل عن المصادر، إذ اختاروا المصادر على أساس المنفعة الأيديولوجية محاولين بناء دعم استراتيجي لاستخدام العراق كحالة اختبار، وايضاً على أساس رؤيتهم الخاصة للهيمنة الأمريكية. فوفقًا لنقاد مثل جريج تيلمان Greg Thielmann من مكتب الاستخبارات والبحوث بوزارة الخارجية، فإن نهج المحافظين الجدد في جمع المعلومات الاستخبارية" أصبح إخفاقاً للعملية لعدم الرجوع إلى المصادر الأولية[140]". لقد جرت هذه المعالجة الفاشلة للمصادر، من وجهة نظر النقاد في الوسط الاستخباري، لأن وزارة الدفاع ومكتب نائب الرئيس تصرفا "بطريقة عقائدية، كما لو كانت لديهم مهمة إلهية." وحينئذ "إذا لم تتفق المخابرات مع نظريتهم، فلن يكون مرحباً بها[141]". وفي سبيل تنفيذ معتقداتهم، قام المحافظون الجدد من داخل مكتب الخطط الخاصة (OSP)، المدعوم من رامسفيلد المشبوه لدى وكالة المخابرات المركزية بعد تجربته غير المرضية وتقييماتها أثناء لجنة رامسفيلد، بوضع نظام بديل لجمع

المعلومات الاستخبارية والتوزيع من دون ربطه بوكالة المخابرات المركزية (CIA) ووكالة استخبارات الدفاع (DIA)[142]. بعد وقت قصير من بدء الحرب في أفغانستان، قاد المتعاونون المقربون من رامسفيلد وولفويتز: دوغلاس فيث Douglas Feith وأبرام شولسكي Abram Shulsky ووليام لوتي William Luti، مبادرات لجمع المعلومات الاستخبارية من داخل مكتب الخطط الخاصة OSP تهدف إلى خلق الحجج لصالح شن الحرب[143]. كما كانوا المسؤولين عن عملية إعادة الإعمار في العراق[144]. لقد استقى مكتب الخطط الخاصة معلومات استخباراتية خام من وكالات أخرى واعتمد إلى حد كبير على المعلومات الاستخبارية التي قدمها المنفيون العراقيون، من المهتمين، التابعون للمؤتمر الوطني العراقي برئاسة أحمد الجلبي[145]. بالإضافة إلى ذلك، فقد جرت في مكتب خدمات جون بولتون John Bolton، وكيل وزارة الخارجية لشؤون الحد من التسلح والأمن الدولي، عملية مماثلة تم فيها فحص البيانات الاستخبارية البشرية والإلكترونية الخام من قبل "الموالين المختارين بعناية، فقد كان لدى بولتون وكالة استخبارات خاصة به[146]. لقد تلاعب المحافظون الجدد وحلفاؤهم، مثل تشيني، بالمخابرات بهدف إيجاد تبرير استراتيجي للحرب.

ان النهج الذي سلكه مكتب الخطط الخاصة قد تم تكراره في مكتب نائب الرئيس وفي البيت الأبيض في إطار إستراتيجية أوسع لإعداد المعايير الإستراتيجية. وقد تجاهل مكتب تشيني مراجعة نوعية المعلومات التي قدمتها المصادر الأولية حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، خاصة عندما كان يتعلق الأمر بادعاءات مشكوك فيها لمنفيين عراقيين يخدمون مصالحهم الخاصة[147]. كما تلاعب مكتب نائب الرئيس بعد ذلك بوسائل الإعلام من خلال الكشف عن هذه المعلومات للصحافة والإدلاء ببيانات عامة في نفس الوقت[148]. وهكذا فقد خلق الخداع وهماً من مصدرين، مما عزز مصداقية الحجج المؤيدة للحرب[149]. أخيراً،

وبغياب الكشف عن التقييمات التي ذكرها الخبراء المتشككين، لم يتم الطعن في المعلومات الكاذبة التي تم نشرها على الرأي العام[150]. فقد اثبت سلوك مكتب تشيني كيف يمكن لكبار السياسيين إفتعال قضية بدافع الحرب بناءً على نشر بيانات مشوّهة.

لم تقتصر عملية التلاعب بالمعلومات، بغرض إعداد معايير استراتيجية، على النخب فحسب، بل امتدت إلى السياسيين الآخرين أيضاً. فعلى سبيل المثال، ادّعى ديك أرمي Dick Armey أنه من أجل استحصال دعمه لقرار تشرين الأول (أكتوبر) الذي يسمح باستخدام القوة ضد العراق، فقد أسرّ له ديك تشيني بأن "قدرة العراق على انتاج أسلحة دمار شامل مصغرة، وخاصة النووية منها، قد ازدادت بشكل ملحوظ منذ حرب الخليج الأولى وأن القاعدة كانت تتعاون مع صدام حسين وأفراد أسرته[151]. ومع ذلك، فـ"قبل ما يقرب من ثلاثة أشهر من بدء الحرب، تم إعلام إدارة بوش ... أن الأدلة التي تم الاستشهاد بها لدعم هذه التأكيدات كانت في الواقع غير صحيحة، وهذا يعني أن الإدارة كانت تعلم بذلك[152]. بالنسبة للبنائيين، فإن سلوك إدارة بوش الذي أفضى إلى غزو العراق يثبت أيضاً كيف أن الادارة سعت إلى استخدام الحرب كحالة اختبار لإعادة تشكيل المعايير الثقافية التي تحكم السياسات الأمنية الاستراتيجية. فبعد ساعات من الهجوم على البرجين التوأمين، "أثار رامسفيلد مع موظفيه إمكانية مهاجمة العراق ... ضرب SH [صدام حسين] وفي نفس الوقت ضرب UBL [أسامة بن لادن][153]. وبشكل منفصل " تساءل رامسفيلد، في اليوم التالي، داخل كابينة بوش الحربية، عما إذا كانت الهجمات الإرهابية قد لا تمثل "سبباً مقنعاً" لمهاجمة العراق[154]. وفي اجتماع آخر في 15 أيلول/سبتمبر، أكد وولفويتز أنه يجب مهاجمة العراق بالتزامن مع الهجوم على أفغانستان، لأنه "قدّر أن هناك فرصة ما بين 10 إلى 50 بالمائة لتورط صدام في هجمات 11 أيلول/سبتمبر [155]". كان تشيني من داعمي للحرب على العراق، بيد أنه لم يكن مؤيداً لاتخاذ

إجراء فوري، معتبراً أنه "لن يكون مستبعداً مهاجمته في أي وقت[156]". وفي نهاية تموز/يوليو 2002، أشار السير ريتشارد ديرلوفSir Richard Dearlove، رئيس المخابرات البريطانية، في مذكرة داونينج ستريت *Downing Street Memo* إلى أن "بوش كان يريد الإطاحة بصدام، بواسطة عمل عسكري، مبرراً ذلك بالصلة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل[157]". باختصار، ففي غضون ثمانية أشهر من انتهاء المعارك في أفغانستان، وعلى الأكثر في وقت أبكر من ذلك، اتفق كبار سياسيي الأمن القومي على السيناريو الذي وضعه المحافظون الجدد وحثوا من خلاله على شن حرب على العراق.

وبالاستناد إلى الأساس السلوكي لمكتب الخطط الخاصة ومكتب نائب الرئيس، والبيت الأبيض، سوّقت إدارة بوش قضية (مع الحرب) إلى الجمهور الأمريكي والى النخب في خارج الفرع التنفيذي. وكما أشار ستيفان هالبر Stefan Halper وجوناثان كلارك Jonathan Clarke، فقد نجح المحافظون الجدد في خلق خطاب سياسي يربط 11 أيلول/سبتمبر بالعراق. إن سبعة من كل عشرة أمريكيين قد اعتقد بأن صدام حسين أدى دوراً مباشراً في الهجمات الارهابية" في أيلول/سبتمبر 2001[158]. قدم المحافظون الجدد سيناريوهات مروعة لعبت على "حبل التهديد الفوري"، كما حدث عندما قال الرئيس بوش أنه، وفقاً للحكومة البريطانية، يمكن للنظام العراقي أن يشن هجوماً بيولوجياً أو كيميائياً في أقل من 45 دقيقة بعد اصدار الأمر[159]. مثال آخر يشمل الحجج التي تدعم الخطر من قيام العراق بتزويد الإرهابيين بالأسلحة النووية بناءً على شائعة لم يتم التحقق منها، بشأن إقامة أبو مصعب الزرقاوي لمدة شهرين في بغداد لتلقي العلاج الطبي وحول علاقاته مع أنصار الإسلام، وهي منظمة إرهابية محلية[160]. لقد كان هذا منسجماً تمام الانسجام مع تأكيدات وزيرة الخارجية رايس والرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد، بأن العراق قد سعى للحصول

على اليورانيوم المركز من النيجر، واستمر هذا التأكيد لأكثر من ستة أشهر قبل أن يتم التشكيك فيه[161]. كان هذا التأكيد، على وجه الخصوص، ضروريًا لتأمين موافقة أعضاء الكونجرس المترددين على قرار تشرين الأول/أكتوبر 2002 الذي يجيز استخدام القوة ضد العراق[162].

في الواقع "عندما أصدر العراق التصريح المكون من 12200 صفحة بخصوص اعلان الاسلحة، والذي تم تقديمه إلى الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2002، سجلت الإدارة الامريكية ثمان عمليات حذف وخداع أساسية، مع التأكيد بأن " الإعلان لا يأخذ بعين الاعتبار المساعي المبذولة من أجل الحصول على اليورانيوم من النيجر[163]. ومن ثم فقد نجحت إدارة بوش بتفوق (على الأقل قبيل تشكل التمرد) في الحصول على دعم معظم الأمريكيين لغزو العراق، وذلك كجزء من إستراتيجية واسعة النطاق لبناء معايير إستراتيجية.

حدود الانتشار: سقوط النموذج المقترح

كان الوضع الفعلي المهيمن للولايات المتحدة هو أعظم رصيد لها في كسب القبول العالمي لنموذج الهيمنة. فعلى المستوى الوطني، إن كل من قرار الكونجرس الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2002 الذي أجاز استخدام القوة وأيضاً استراتيجية الأمن القومي لعام 2002، والوثيقة التنفيذية والقانونية المستخدمة لإضفاء الطابع الرسمي على الاستراتيجية الجديدة الضخمة وتبريرها، كل منها قد أجاز سلطة الهيمنة والحرب الاستباقية[164]. تعتمد قابلية التطبيق العام لمثل هذه الحجج، المقدمة على مستوى الدولة، وعلى التركيز على المعيار الذي اقترحته الولايات المتحدة كقوة مهيمنة تحكم النظام الدولي[165].

وكما ادلى كاجان Kagan، "إذا كان هناك قانون ينظم السلوك الدولي... فهو موجود فقط لأن هناك قوة مثل الولايات

المتحدة تدافع عنه بقوة السلاح[166]". تعكس وجهات نظر كاجان هذه الاعتقاد الذي روجته إدارة بوش بأن "القوى العظمى الأخرى تفضل أن ترى قوة مهيمنة خيّرة تحكم النظام الدولي، طالما كانت قوة حميدة نسبيًا". فإن ذلك خطر الحرب العامة ويعزز "قيمًا معينة تشترك فيها جميع الدول والثقافات، إن لم يكن جميع الإرهابيين والطغاة"، مثل إدانة استهداف المدنيين الأبرياء[167].

على الرغم من الدعم الذي تقدمه القوة العظمى، الا أنه لم يكن كافياً بالتأكيد لضمان قبول نموذج الهيمنة المرتقب. فقد صرح جون لويس جاديس John Lewis Gaddis بأن حدود المحاولة لبيع نموذج القوة المادية المهيمنة على الولايات المتحدة حصراً تتجلى في علاقات "الهيمنة والوقاية والموافقة[168]". المشكلة هي أن الشعب الأمريكي وحلفاء أمريكا، المفترض أنهم أعطوا موافقتهم على أساس المزايا التي تقدمها القيادة في الولايات المتحدة، يجدون أنفسهم خائفين من المغامرة العسكرية للهيمنة، الأمر الذي يدفعهم إلى التساؤل عما إذا كان "يوجد ثمة شيء أسوأ من الهيمنة الأمريكية[169]". علاوة على ذلك، فإن قابلية (عمدة أمريكي) Sherif له سلطة هيمنة، على فرض نظام جديد للحرية على الشرق الأوسط أمر مشكوك فيه، بسبب مشاكل الاحتلال، كما في حالة الاختبار العراقية، والقلق من معرفة ما إذا كانت الديمقراطية الليبرالية صالحة أن تصبح مساراً عملياً للشرق الأوسط[170]. ومثلما صرحت مادلين أولبرايت Madeleine Albrigth عن الحرب الاستباقية، فإن "التحول عن فعل الدفاع المشروع عن النفس ابتداءً، الأداة التي يبقيها كل رئيس سراً في الحفظ، لتصير حجر الزاوية في سياسة الأمن الوطني" يترتب عليه خطر "خلق عالم تعتقد فيه كل دولة أن لها الحق في مهاجمة دولة أخرى قد تهددها ذات يوم[171]". ان القلق بشأن الحرب الاستباقية كما نراه، يتجلى كذلك في النقد الموجّه إلى القانون الدولي، فثمة

جانب منه يرتضي المفهوم التقليدي للوقاية، لكنه يرفض شرعية الحرب الاستباقية، كما أوضحتها إدارة بوش[172].

يرى جوزيف ناي Joseph Nye بأن إدارة بوش قد فشلت فشلاً ذريعاً في هذا المجال من حيث "المعلومات الاستخبارية السياقية، والقدرة على فهم البيئة المتغيرة وأيضاً في مواءمة الموارد مع الأهداف بخصوص التحرك مع تيار تدفق الأحداث وليس ضده[173]". لقد كان الحدث البارز في هذا الفشل هو الكشف عن عدم وجود أسلحة الدمار الشامل، وهي حقيقة دمرت مصداقية الحرب الاستباقية من خلال تقويض عامل الشرعية الأساسي لاستخدامها[174].

نتيجة لذلك، فإن السياسات التي دعمتها إدارة بوش لم تتحقق، ولم تقترب حتى من تحقيقها كمعيار متتالي. وبعكس ذلك، فقد نجح النموذج المعياري الذي اقترحه المحافظون الجدد في جذب المعارضة من جميع الحكومات الأوروبية المتحالفة مع أمريكا وكذلك اليابان، والقوى العظمى مثل روسيا والصين وجميع دول الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل[175]، بما في ذلك دولاً كبريطانيا العظمى، التي دعمت حكومتها الولايات المتحدة، إذ كان السكان يعارضون الحرب بأغلبية ساحقة[176].

فعلى سبيل المثال، "زاد أولئك الذين عارضوا العمل العسكري للولايات المتحدة وحلفائها من 65% في أيلول/سبتمبر 2002 إلى 77% في شباط /فبراير 2003" بينما "في روسيا، ارتفعت معارضة العمل العسكري في العراق من 79% إلى 87% في آذار/مارس 2003" و" في بريطانيا، انخفضت نسبة الذين وافقوا على طريقة تعامل بوش مع العراق من 30% في أيلول /سبتمبر 2002 إلى 19% في كانون الثاني/يناير 2003[177]. وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب، كان "تحالف الدول الداعمة" يتكون نظريًا من 50 دولة، ولكن فقط بريطانيا وأستراليا كان لهما وجود كبير، أما اللاعبون الآخرون فقد كانوا مزيجاً من الدول الصغيرة

جداً، فضلاً عن الدول الصغيرة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[178]. ومن ثمّ، فقد قوبلت محاولة تأمين دعم الأمم المتحدة لاستخدام القوة ضد العراق في قرار ثان لمجلس الأمن الدولي، بفشل ذريع عندما انتهى الأمر بمعارضة كل من روسيا والصين وألمانيا وفرنسا وكندا والأعضاء المتناوبين في مجلس الأمن لكل من بريطانيا والولايات المتحدة[179].

يضاف إلى ما تقدم، أنه في أعقاب التمرد والحرب الأهلية المكلفة والكارثية بشكل متزايد، فإن حالة حرب العراق باعتبارها انموذجاً قد ارتدت سلباً ضد حكومة بوش ورجال اعمال المحافظين الجدد. وكما اوضح تقرير مجموعة دراسة العراق Iraq Study Group Report عبر الواقعي جيمس بيكر James Baker "فإن الوضع في العراق خطير وفي حالة تدهور[180]" . لقد أفضت نتيجة هذه السياسة إلى تشويه صورة المشروع المعياري ككل بالمعنى العملي والأخلاقي. وفي الواقع، كانت النتيجة سيئة للغاية لدرجة أن العديد من متقدمي رجال الأعمال بمعايير المحافظين الجدد لم يعودوا يؤمنون بفرصة النجاح[181]. وعلى سبيل المثال، فقد اتهم ريتشارد بيرل Richard Perle حكومة جورج بوش الابن بما اسماه" الاختلال الوظيفي الكارثي" الذي كان سيئًا للغاية، فوفقًا لبيرل، أنه "لو استطاع بوش السفر عبر الزمن لما أوصى بغزو الولايات المتحدة للعراق"[182]. ويضيف كينيث أدلمان Kenneth Adelman بتجهّم أنه "يعتقد أن المحافظين الجدد قد ماتوا، على الأقل لجيل كامل"[183].

لقد انهار نموذج الهيمنة المقترح لتغيير الثقافة الإستراتيجية للولايات المتحدة، ومن ثم سياستها للأمن القومي. يؤكد البعض بأنه انهار بسبب تلاشي العوامل التي سمحت بظهور البنية المعيارية الجديدة، وهي "شعور الامريكيين المفاجئ بالضعف بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر" و "شعور الزهو بالقوة"، مما أدى إلى فرض العودة الى النموذج القديم لاستراتيجية

الثقافة المعيارية للحرب الباردة[184]. ونتيجة لذلك، فقد تم استبدال دونالد رامسفيلد بروبرت جيتس Robert Gates و"حل البراجماتيون مثل مساعد وزير الخارجية روبرت زوليك Robert Zoellic ووكيل وزارة الخارجية نيكولاس بيرنز Nicholas Burns والمفاوض مع كوريا الشمالية كريستوفر هيل Christopher Hill" محل "المحافظين الجدد: وولفويتز وفيث وبولتون[185]". وأخيراً، فإنه مع انتخاب الرئيس أوباما وانسحاب القوات الأمريكية من القواعد العراقية والوعود بالانسحاب الكامل، يمكن القول بأن نتيجة الاختبار the test كانت دون مستوى الطموح، مما أدى إلى تشويه سمعة المعيار الذي سُعي إلى إنجاحه من خلال أثبات المصداقية.

خاتمة

إن الثقافة الإستراتيجية، بالنسبة للبنائيين، هي نتاج الأعراف والقوى الموجهة للثقافة، كرجال الأعمال بمعايير المحافظين الجدد. يرى هؤلاء أن الولايات المتحدة قد غزت العراق من أجل استبدال معايير الثقافة الإستراتيجية التي قام عليها منطق الحرب الباردة بمقترح جديد يوصي بتحويل نظام الحكم فيه إلى الديمقراطية عبر حرب استباقية. ومع ذلك، فقد آل النموذج المقترح للحرب الاستباقية إلى الفشل، ومع ذلك ففي أثناء الحرب على العراق، لم ينجح هذ النموذج المدعوم من قبل رجال الأعمال بمعايير المحافظين الجدد والمحافظين التقليديين المتحولين الذين ينتمون إلى إدارة بوش، في استبدال استراتيجيات الاحتواء المتعددة الأطراف واستراتيجيات الوضع الجيوستراتيجي القائم في حقبة الحرب الباردة. لقد كان هذا المعيار المقترح جزءً من استراتيجية ثورية تدعم سياسة الحرب الاستباقية، في إطار اجتماعي أكبر، تسعى فيه القوة المهيمنة إلى تعزيز الديمقراطية باستعمال القوة. ولنشر هذه الرؤية الجديدة، استخدمت الولايات المتحدة الحرب في العراق (كحالة اختبار) لأثبات مصداقية وفعالية مفهوم الحرب الاستباقية.

لقد كان التجمع الدولي الجديد مثل "تحالف الدول الراغبة" واستراتيجية الأمن القومي لعام 2002 يهدفان إلى توفير الإثباتات التي تضفي الشرعية على هذه السياسات الجديدة. ومع ذلك، فقد أعاقت المعارضة القوية على الصعيدين الوطني والدولي نشر تلك الرؤية، فضلاً عما تكلفته الحرب في العراق. لقد داعبت الثقافة الإستراتيجية الأمريكية وسياسة الأمن القومي لمدة وجيزة نموذج المحافظين الجدد، ولكن بدا انها في نهاية المطاف قد عادت إلى أحد انواع النموذج المعياري للحرب الباردة. فمن منظور

بنائي، لم تفشل حرب العراق ففط في المصادقة على الرؤية الجديدة للثقافة الاستراتيجية الأمريكية، بل قوّضت أيضاً النموذج الذي كان من المفترض أنها كانت تبشّر به.

الهوامش

[1] 1. MORGAN, Forrest E., Compellence and the Strategic Culture of Imperial Japan: Implications for Coercive Diplomacy in the Twenty-First Century, Chicago : Westport, CN, 2003, p. 20.

[2] WILSON, Richard W., « The Many Voices of Political Culture: Assessing Different Approaches », World Politics 52, no. 2, janvier 2000, pp. 246-247.

[3] GRAY, Colin S., « Comparative Strategic Culture », Parameters, Hiver 1984, pp. 26-33.

[4]FINNEMORE,Martha,NationalInterestsinInternationalSociety,Ithaca,NY:CornellUniversityPress, 1996, pp. 69-73, pp. 86-88 ; GLENN, John, « Introduction », Neorealism Versus Strategic Culture, ed. John Glenn, Darryl Howlett et Stuart Poore, Burlington, VT : Ashgate, 2004, pp.8-10 ; SONDHAUS, Lawrence, Strategic Culture and Ways of War, New York : Routledge, Taylor & Francis Group, 2006, pp. 123-129.

[5] LONGHURST, Kerry, Germany and the Use of Force: The Evolution of German Security Policy, 1990–2003, Manchester : Manchester University Press, 2004, p. 17. Voir aussi SONDHAUS, Strategic culture, pp. 123-29.

[6] LONGHURST, Germany and the Use of Force, pp. 17-18 ; SONDHAUS, Strategic culture, pp. 123-29.

[7] LONGHURST, Germany and the Use of Force, p. 17. Voir aussi SONDHAUS, Strategic culture, pp. 123-129.

[8] FINNMORE, Martha et SIKKINK, Kathryn, « International Norm Dynamics and Political Change », International Organization 50, no. 2, Autumn 1998, pp. 895–905. Voir aussi KOWERT, Paul et LEGRO, Jeffrey, « Norms, Identity, and Their Interests: A Theoretical Reprise », in The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics, ed. Peter J. Katzenstein, New York : Columbia University Press, 1996, pp. 492–94.

[9] FINNMORE, National Interests in International Society, pp. 135-37.

[10]POORE,Stuart,«StrategicCulture»,inGlenn,Howlett,andPoore NeorealismversusStrategicCulture,p.61.

[11] KATZENSTEIN, Peter J., « Introduction: Alternative Perspectives on National Security » in KAT-
ZENSTEIN, Culture of National Security, p. 2.

[12] Finnemore, National Interests in International Society, p. 29.

[13] JEPPERSON, Ronald L., KATZENSTEIN, Peter J. et WNDT, Alexander, « Norms, Identity, and
Culture in National Security », in KATZENSTEIN, Culture of National Security, p. 54.

[14] Id.,pp.33-36,pp.52-53.

[15] KOWERT et LEGRO, « Norms, Identity, and Their Interests », p. 470, pp. 474–75.

[16] FLORINI, Ann, « The Evolution of International Norms », International Studies Quarterly 40, no. 3,
septembre 1996, pp. 377–78 ; KOWERT et LEGRO, « Norms, Identity, and Their Interests », pp. 469–74.

[17] FLORINI, « Evolution of International Norms », p. 374.

[18]BERGER,ThomasU.,CulturesofAntimilitarism,Baltimore:Johns HopkinsUniversityPress,1998,pp.9–15

[19] FiINNEMORE et SIKKINK, « International Norm Dynamics », p. 895.

[20] FLIBBERT, Andrew, « The Road to Baghdad: Ideas and Explanations », Security Studies 15, no. 2, avril-juin 2006, pp. 310–18, pp. 325–29.

[21] KOWERT et LEGRO, « Norms, Identity, and Their Interests », pp. 469-77.

[22] FLORINI, Ann, « The Evolution of International Norms », International Studies Quarterly 40, no. 3, septembre 1996, pp. 377-78.

[23]RICKS,ThomasE.,Fiasco:TheAmericanMilitaryAdventureinIraq, NewYork:PenguinPress,2006,pp.27–28.

[24] FLIBBERT, « Road to Baghdad ». pp. 310–18, pp. 325–29, pp. 331–49.

[25] Id.

[26]GELLMAN,Barton,Angler:TheCheneyVicePresidency,NewYork: PenguinPress,2008,p.53,pp.225–42;
PACKER, George, The Assassins' Gate: America in Iraq, New York : Farrar, Straus and Giroux, 2005, pp. 13–14, pp. 42–44, pp. 62–65 ; PARMEER, Inderjeet, « Foreign Policy Fusion: Liberal Interventionists, Conservative Nation- alists and Neoconservatives—The New Alliance Dominating the US Foreign Policy Establishment », International Politics 46, no. 2/3, 2009, pp. 177–80, pp. 203–4 ; SUSKIND, Ron, The One Percent Doctrine: Deep inside America's Pursuit of Its Enemies since 9/11, New York : Simon & Schuster, 2006, pp. 61–63.

[27] SUSKIND, One Percent Doctrine, pp. 61–63.

[28] GELLMAN,Angler,p.53,pp.225–42.

ورد في النص الأصلي مصطلح "الخليج الفارسي" وتستخدم الدول العربية المصطلح الذي تراه صحيحاً وهو (الخليج العربي) المحرر.

[29] FLIBBERT, « Road to Baghdad », pp. 310–14, pp. 341–49 ; LOTT, Anthony D., Creating Insecurity:
Realism, Constructivism, and U.S. Security Policy, Burlington, VT : Ashgate, 2004, pp. 150–55.

[30] FLIBBERT, « The Road to Baghdad », pp. 310-18, pp. 325-29, 331-49 ; LOTT, Creating Insecurity,
pp. 150–55 ; et MONTEN, « Roots of the Bush Doctrine », pp. 140–53.

[31] FLIBBERT, « The Road to Baghdad », pp. 310-12, pp. 341-49.

[32] MONTEN, « Roots of the Bush Doctrine », pp. 140–53.

[33] FLIBBERT, « Road to Baghdad », pp. 310-14, pp. 341-49 ; LOTT, Creating Insecurity, pp. 150–55 ;
MONTEN, « Roots of the Bush Doctrine », pp.140–53.

[34] FLIBBERT, « Road to Baghdad »," pp. 310–14, pp. 341–49 ; LOTT, Creating Insecurity, pp. 150–55 ; MONTEN, Jonathan, «

The Roots of the Bush Doctrine », International Security 29, no. 4, Spring 2005, pp. 140–53.

[35] MEARSHEIMER, John J. et WALT, Stephen M., The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, New York : Farrar, Straus and Giroux, 2007, pp. 58–75.

[36] FLIBBERT, « Road to Baghdad », pp. 310–14, pp. 341–49 ; LOTT, Creating Insecurity, pp. 150–55

[37] BUSH, George, « National Security Directive 26: U.S. Policy toward the Persian Gulf », Washington, DC : White House, 2 octobre 1989, pp. 1–3 ; BUSH, George, « National Security Directive 54: Responding to Iraqi Aggression in the Gulf », Washington, DC : White House, 15 janvier 1991, pp. 1–3.

[38] MANN, James, Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet, New York : Penguin Books, 2004, pp. 184–85 ; WOODWARD, Bob, The Commanders, New York : Simon & Schuster, 1991, pp. 226–27, pp. 230–31.

[39] MANN, Rise of the Vulcans, pp. 184–85 ; WOODWARD, Commanders, pp. 226–27.

[40] WOODWARD, Commanders, pp. 226–27.

[41] GOLDBERG, Jeffrey, « Breaking Ranks », New Yorker, 31 octobre 2005, p. 3.

[42] BUSH, George et SCOWCROFT, Brent, « Why We Didn't Go to Baghdad » in The Iraq War Reader: History, Documents, Opinions, ed. Micah L. Sifry et Christopher Cerf, New York : Simon & Schuster, 2003, pp. 101–2.

[43] Id.

[44] Id., et GOLDBERG, « Breaking Ranks », pp. 3–4.

[45] Sénat, U.S. Policy toward Iraq, Part 2, Hearing of the Senate Armed Forces Committee, 28 September 2000, StatementofAnthonyZinni,RetiredGeneral,USMC,andFormerCINC,U.S.CentralCommand,106e Cong.,2esess., http://www.iraqwatch.org/government/US/HearingsPreparedstatements/sasc-9-28-00.htm.

[46] MANN, Rise of the Vulcans, pp. 123–25 ; RECORD, Jeffrey, Hollow Victory: A Contrary View of the Gulf War, Washington, DC : Brassey's, 1993, pp. 25–28.
[47] GORDON, Michael R. et TRAINOR, Bernard E., The Generals' War: The Inside Story of the Conflict in the Gulf,Boston:Little,Brown,1995,pp.455–56; GOLDBERG,«BreakingRanks»,pp.5–6.
[48] GORDON et TRAINOR, Generals' War, 455–56 ; GOLDBERG, « Breaking Ranks », pp. 5–6.
[49] BUSH et SCOWCROFT, « Why We Didn't Go to Baghdad », p. 102.
[50] Id.
[51] Id. ; « Dick Cheney », interview with Bruce Collins of the American Enterprise Institute, ProCon.org, 15 avril 1994, http://www.usiraq.procon.org/view.source.php?sourceID=3459; « Life and Career of Dick Cheney », (video), C-SPAN Video Library, 15 April 1994, http://www.c-spanvideo.org/program/58277-1
[52] BUSH et SCOWCROFT, « Why We Didn't Go to Baghdad », p. 102 ; Cheney, interview, pp. 1-2, New York : Farrar, Straus, and Giroux, 2007, pp. 58-75.
[53] Cheney,interview,pp.1–2.
[54] MANN, Rise of the Vulcans, pp. 189–92.
[55] RICKS, Fiasco, pp. 12–23 ; Sénat, Statement of the Honorable Walter B. Slocombe, Under Secretary of Defense for Policy, to the Senate Armed Services Committee, 19 September 2000: Defense Aspects of United States Policy toward Iraq, Statement before the Senate Armed Services Committee, 106e Cong., 2e sess., http://www.iraqwatch.org/government/us/hearingspreparedstatements/slocombe-sasc-9-19-00.pdf.
[56] MANN, Rise of the Vulcans, p. 119.
[57] Id.

[58] Id.
[59] KAGAN, Robert, « The Benevolent Empire », Foreign Policy 111, Summer 1998, pp. 26, 30. 60. Id.,p.31.
[60] Id.,p.31.
[61] Id.
[62] Id.,p.32
[63] KAGAN, Robert, Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order, New York :
Alfred A. Knopf, 2003, pp. 31–53.
[64] LEMANN, Nicolas, « The Next World Order », in Sifry and Cerf, Iraq War Reader, pp. 263–65.
[65] Id.
[66] Id.,p.264.
[67] PACKER, Assassins' Gate, pp. 23–32 ; Project for the New American Century, « An Open Letter to
President Clinton: Remove Saddam from Power », in Sifry and Cerf, Iraq War Reader, pp. 199–201.
[68] « Excerpts from the Pentagon's Plan », New York Times, 8 mars 1992,
p. 14 ; LEMANN, « Next World Order », pp. 253–55 ; TYLER, Patrick E., « U.S. Strategy Calls for In-
suring No Rivals », New York Times, 8 mars 1992, p. 1.
[69] « Excerpts From the Pentagon's Plan », p. 14; LEMANN, « Next World
Order », pp. 253–55 ; TYLER, « U.S. Strategy 175, p. 1.
[70] VKAPLAN, Lawrence F. et KRISTOL, William, The War over Iraq: Saddam's Tyranny and America's
Vision, San Francisco : Encounter Books, 2003, pp. 81–82.
[71] Id.,pp.88–89.
[72] Id.
[73] Id.,pp.39–49.
[74] WOLFOWITZ, Paul, « Clinton's First Year », Foreign Affairs 73, no. 1, janvier-février 1994, pp. 36–38 ; WOLFOWITZ, «

Remembering the Future », National Interest 59, Spring 2000, pp. 36–37.

[75] LEMANN, « Next World Order », p. 255.

[76] CHACE, James, « Present at the Destruction: The Death of American Internationalism », World Policy Journal 20, no. 1, Spring 2003, p. 1.

[77] Id.

[78] HALPER, Stefan et CLARKE, Jonathan, America Alone: The Neo-Conservatives and the Global Order, Cambridge : Cambridge University Press, 2004, p. 121.

[79] Id.,pp.145–46.

[80] Id. et LEMANN, « Next World Order », pp. 254–55.

[81] Commission to Assess the Ballistic Missile Threat to the United States, Executive Summary of the
Report of the Commission to Assess the Ballistic Missile Threat to the United States, Washington, DC : The Com- mission, 15 juillet 1998, http://permanent.access.gpo.gov/lps1200/BMThreat.htm.

[82] Id.

[83] HALPER et CLARKE, America Alone, pp. 94–98 ; MANN, Rise of the Vulcans, pp. 304–5.
Policy, Hoboken, NJ : John Wiley & Sons, 2005, pp. 112–13.

[84] HALPER et CLARKE, America Alone, pp. 94–98 ; MANN, Rise of the Vulcans, pp. 304–5.

[85] HALPER et CLARKE, America Alone, p. 95.

[86] Id.; DAALDER, Ivo H. et LINDSAY, James M., America Unbound: The Bush Revolution in Foreign
Policy, Hoboken, NJ : John Wiley & Sons, 2005, pp. 112–13.

[87] HALPER et CLARKE, America Alone, pp. 94–98 ; DAALDER et LINDSAY, America Unbound, pp.112–13.

[88] LEHMANN, « Next World Order », pp. 254–55 ; MANN, Rise of the Vulcans, pp. 189–93 ; RICKS, Fiasco, pp. 23–25, pp. 27–28.

[89] LEHMANN, « Next World Order », pp. 254–55.

[90] Id. ; « Excerpts from the Pentagon's Plan », p. 14.
[91] GAILBRAITH, Peter W., The End of Iraq: How American Incompetence Created a War without End,
New York : Simon & Schuster, 2006, pp. 67–69.
[92]RICE,Condoleeza,«PromotingtheNationalInterest»,ForeignAffairs79,no.1,janvier-février2000,p.61.
[93] 93. RICKS, Fiasco, p. 25.
[94] « Interview of Vice President Richard Cheney by Tim Russert of NBC's Meet the Press » (transcript ex-
cerpts), Iraq Watch, 20 mai 2001,
http://www.iraqwatch.org/government/US/WH/cheney-nbc-press-5-20-01.htm.
[95]DRAPER,RobertDeadCertain:ThePresidencyofGeorgeW.Bush,NewYork:FreePress,2007,pp.128–29.
[96] Id.
[97] RICKS, Fiasco, pp. 27–28.
[98] CLARKE, Richard A., Against All Enemies: Inside America's War on Terror, New York : Free Press, 2004, pp. 227–34.
[99] « Anonymous » [SCHEUER, Michael], Imperial Hubris: Why the West Is Losing the War on Terror, Wash- ington, DC : Brassey's, 2004, pp. 138–40, pp. 255–59 ; RICKS, Fiasco, pp. 46–48.
[100] BUSH,George,«RemarksatWestPoint»,pp.269–70;«Bush'sStateoftheUnionSpeech»,28janvier 2003, CNN.com, http://articles.cnn.com/2003-01-28/politics/sotu.transcript_1_tax-relief-corporate-scandals - and-stock-union-speech?_s=PM:ALLPOLITICS ; CHENEY, Richard, « Remarks to the Veterans of Foreign Wars: The Risks of Inaction Are Far Greater than the Risks of Action », 26 août 2002, in Sifry and Cerf, Iraq War Reader, pp. 298–300.
[101] GELLMAN, Angler, pp. 231–33 ; SUSKIND, One Percent Doctrine, pp. 62–63.
[102] BUSH, « Remarks at West Point, p. 269 ; BUSH, The National Security Strategy of the United States of America, Washington,

DC : White House, septembre 2002, pp. 13–16, http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/nss /nss_sep2002.pdf;DAALDER etLINDSAY,AmericaUnbound,pp.43–44,p.80,pp.121–24.

[103] CitéinWOLFOWITZ,Paul,«BuildingtheBridgetoaMorePeacefulFuture»,remarks,SanFrancisco, CA, 6 décembre 2002, http://www.defense.gov/speeches/speech.aspx?speechid=310

[104] FRUMetPERLE,AnEndtoEvil:HowtoEndtheWaronTerror,NewYork:RandomHouse,2003,p.33, pp. 129–37, pp. 214–17.

[105] RICKS,Fiasco,pp.47–48.

[106] Id.

[107] KAPLAN et KRISTOL, War over Iraq, p. 46, pp. 47–49, pp. 99–105.

[108] Id., pp. 99–109 ; « Remarks by Paul D. Wolfowitz, Assistant Secretary of Defense, U.S. Defense De-
partment », excerpts, Iraq Watch, 23 janvier 2003, http://www.iraqwatch.org/government/US/Pentagon /dod-wolfowitz-012303.htm.

[109] RICKS,Fiasco,p.30.

[110] Id.

[111] Id., p. 17 ; WOLFOWITZ, « Remembering the Future », pp. 39–40.

[112] . FRUM et PERLE, End to Evil, p. 27.

[113] Project for the New American Century, « Open Letter to President Bush: 'Lead the World to Victory' »,
in Sifry and Cerf, Iraq War Reader, p. 223.

[114] Cité‌d in DAALDER et LINDSAY, America Unbound, p. 85.

[115] ADELMAN, Ken, « Cakewalk in Iraq », Washington Post, 13 février 2002, p. A27.

[116] BUSH, National Security Strategy, p. [ii].

[117] Id.,p.1.

[118] Id.,p.3.

[119] Id.,p.15.

[120] Id.
[121] Id.
[122] BUSH, George, « State of the Union Speech: The Axis of Evil », 29 janvier 2002, in Sifry and Cerf, Iraq War Reader, p. 251.
[123] BUSH, « Remarks at West Point », p. 269.
[124] Id.,p.271.
[125] BUSH, « A Grave and Gathering Danger . . . », 12 septembre 2002, in Sifry and Cerf, Iraq War
Reader, p. 317.
[126] « Rice on Iraq, War and Politics », Online NewsHour, 25 septembre 2002, http://www.pbs.org/newshour /bb/international/july-dec02/rice_9-25.html.
[127] Id.
[128] « Transcript of Interview with Vice-President Dick Cheney », on Meet the Press, 8 septembre 2002, http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/meet.htm.
[129] Id.
[130] Id.
[131] Id.
[132] Id. (citant le president Clinton, 1998).
[133] Id.
[134] CHENEY, « Remarks to the Veterans of Foreign Wars », p. 299.
[135] Id.
[136] SUSKIND, One Percent Doctrine, p. 62.
[137] Cité in GELLMAN, Angler, pp. 231–32.
[138] Id.
[139] Id.
[140] HERSH, Seymour M., Chain of Command: The Road from 9/11 to Abu Ghraib, New York : Harper-
Collins, 2004, p. 218, pp. 222–23.
[141] Id.,pp.218–19.
[142] Id., pp. 207–9, p. 211 ; Commission to Assess the Ballistic Missile Threat to the United States, Executive

Summary, p. 3.
[143] HERSH, Chain of Command, pp. 207–9, pp. 219–22 ; PACKER, Assassins' Gate, pp. 105–8.
[144] HERSH, Chain of Command, pp. 207–9, pp. 219–22 ; PACKER, Assassins' Gate, pp. 105–8.
[145] HERSH, Chain of Command, pp. 207–9, p. 211.
[146] Id.,pp.222–23.
[147] Id.,pp.217–19
[148] Id.
[149] Id.
[150] Id.
[151] GELLMAN, Angler, p. 217.
[152] Id.,pp.219–22.
[153] WOODWARD, Bob, Plan of Attack, New York : Simon & Schuster, 2004, pp. 24–25.
[154] Id.,p.25.
[155] Id.,p.26.
[156] Id.,p.25.
[157] Cité in DANNER, Mark, The Secret Way to War: The Downing Street Memo and the Iraq War's Buried
History, New York : New York Review of Books, 2006, p. 7.
[158] HALPER et CLARKE, America Alone, p. 201.
[159] Id., pp. 209–10 ; BUSH, « Remarks by the President in the Rose Garden », 26 septembre 2002,
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/09/print/20020926-1.html.
[160] HALPER et CLARKE, America Alone, p. 212 ; POWELL, Colin, « Presentation to the U.N. Security
Council: A Threat to International Peace and Security », 6 février 2003, in Sifry and Cerf, Iraq War Reader, pp. 475–76.
[161] HALPER et CLARKE, America Alone, pp. 213–14.
[162] Id.
[163] Id.

[164]GADDIS,JohnLewis,Surprise,Security,andtheAmericanExperience,Cambridge,MA:HarvardUniversity Press, 2004, pp. 69–94 ; Robert Longley, « Iraq Attack: Aggression or Self-Defense? », http://usgovinfo.about.com /library/weekly/aa091011a.htm.

[165] FLORINI, « Evolution of International Norms », pp. 374–79 ; KAGAN, Of Paradise and Power, pp. 33–35, p. 41.

[166] KAGAN, Of Paradise and Power, p. 95.

[167] GADDIS, Surprise, Security, p. 88.

[168] Id.,p.95,pp.100–4.

[169] Id.,pp.100–1

[170] Id.,pp.103–4.

[171] ALBRIGHT, Madeleine K., « Bridges, Bombs, or Bluster? », Foreign Affairs 82, no. 5, septembre- octobre 2003, p. 4.

[172] CUSIMANO LOVE, Maryann, « Real Prevention: Alternatives to Force », America 188, no. 2, 20 janvier 2003, pp. 12–13 ; MURSWIEK, Dietrich, « The American Strategy of Preemptive War and Interna- tional Law », abstract, mars 2003, Social Science Research Network, http://papers.ssrn.com/sol3/papers. cfm?abstract_id=397601; « Attacking Iraq: Subverting International Law—2003 », Middle East Subcom- mittee, National Lawyers Guild, http://www.nlg.org/mideast/resolutions/resolutions.shtml#2003; WAL- ZER, Michael, « No Strikes », New Republic 227, no. 14, 30 septembre 2002, pp. 19–22 ; WALZER, « Iraq an Unjust War, Walzer Argues », Daily Princetonian, 5 octobre 2006, p. 1.

[173]NYEJr.,JosephS.,«TransformationalLeadershipandU.S.GrandStrategy»,ForeignAffairs85,no. 4, juillet-aoû 2006, pp. 144, 148.

[174] GORDON, Philip H., « The End of the Bush Revolution », Foreign Affairs 85, no. 4, juillet-août 2006, pp. 75–78 ; NYE, « Transformational Leadership », p. 148.

[175] TUCKER, Robert W. et HENDRICKSON, David C., « The Sources of American Legitimacy », Foreign Affairs 83, no. 6, novembre-décembre 2004, p. 27, p. 32 ; LAFRANCHI, Howard, « At the UN, It's Not Just about Iraq », Christian Science

Monitor, 30 octobre 2002, http://www.csmonitor.com/2002/1030/p01s03-uspo.html; TOR-BAKOV,Igor,«SplitDevelopswithinRussia'sPolicyCommunityover Iraq Crisis»,Eurasianet.org,17mars2003, http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav031803.shtml.

[176] TUCKER et HENDRICKSON, « Sources of American Legitimacy », p. 27, p. 32 ; LAFRANCHI, « At the UN » ; TORBAKOV, « Split Develops ».

[177] GORDON, Philip H. et SHAPIRO, Jeremy, Allies at War: America, Europe, and the Crisis over Iraq, New York : McGraw-Hill, 2004, p. 144.

[178] HALPER et CLARKE, America Alone, p. 228.

[179] GORDON et SHAPIRO, Allies at War, pp. 145–46, pp. 152–53.

[180] BAKER III, James A. et al., The Iraq Study Group Report, New York : Vintage Books, 2006, p. xiii, http:// permanent.access.gpo.gov/lps76748/iraq_study_group_report.pdf; et BAKER, Peter et RICKS, Thomas E., « Old Hands from the Family Business », Washington Post, 10 novembre 2006, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn /content/article/2006/11/09/AR2006110901981.html.

[181] ROSE, David, « Neo Culpa »,Vanity Fair, 5 novembre2006, http://www.vanityfair.com/politics/ features/2006/12/neocons200612.

[182] Cité in id.

[183] Cité in id.

[184] GORDON, « End of the Bush Revolution », Foreign Affairs 85, no. 4 juillet-août 2006, pp. 75–78.

[185] Id.; BAKER et RICKS, « Old Hands » ; COOPER, Helene et SANGER, David E., « Rice's Counselor Gives Advice Others May Not Want to Hear », New York Times, 28 octobre 2006, http://query.nytimes.com/gst/

fullpage.html?res=9E01E6D9153FF93BA15753C1A9609C8B63; THOMAS, Evan et al., « The Rescue Squad », Newsweek 148, no. 21, 20 novembre 2006, pp. 38–45.

البنائية والثقافة الاستراتيجية وحرب العراق

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان
جمهورية العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب:252